

## مؤشرات مديونية العراق الداخلية والخارجية واثارها الاقتصادية للمدة (2003 – 2017)

الأستاذ المساعد الدكتور شعبان صدام منشد\* الباحثة ايمان رعد فتاح الجبوري\*\*

كلية الادارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد

جامعة البصرة<sup>1</sup>

### المستخلص :

واجه الاقتصاد العراقي ولايزال يواجه اعباء المديونية بشقيها الداخلي والخارجي. ويمكن ان تكون مؤشرات المديونية مقياسا لمدى قدرة الاقتصاد العراقي على مواجهة اعباء تلك المديونية اذ تساعد في تحديد تلك الاعباء ومخاطرها وكيفية ادارتها ، فضلا عن ذلك فهي تساعد في فهم وتحليل طبيعة العلاقة بين الدين العام واداء الاقتصاد العراقي بشكل عام والوضع المالي للحكومة بشكل خاص وقد اظهرت اغلب مؤشرات المديونية ان الاقتصاد العراقي قادر على تحمل اعباء مديونته وان قيم المؤشرات تشير الى انها ضمن الحدود المقبولة دوليا، الا ان هذه المؤشرات تتأثر كثيرا بالموارد الاساسي للعملة الاجنبية الا وهو الايرادات النفطية.

\* E-mail: shaban.manshed@uobasrah.edu.iq

\*\* E-mail:

1 البحث مستل من رسالة ماجستير ( مديونية العراق الموروثة والجديدة الداخلية والخارجية واثارها في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2017))

## **Indicators of Iraq's Internal and External Indebtedness and its economic impact (2003–2017)**

Assist. Pro. Dr. Shaaban Saddam

Researcher : Eman Raad Fattah AL-Jubory

**Department of Economic / Faculty of Management and Economics**

**University of Basrah**

### **Abstract :**

The Iraqi economy Faced and still faces the burdens of both internal and external indebtedness. The indicators of indebtedness can be a measure of the ability of the Iraqi economy to cope with the burdens of these debts as they help in determining those burdens and risks, and the way of managing them. They also help in understanding and analyzing the nature of the relationship between the public debt and the performance of the Iraqi economy in general and the financial situation of the government in particular. Most indicators of indebtedness show that the Iraqi economy is able to bear the burden of indebtedness and that the values of indicators indicate that they are within the internationally accepted limits, but these indicators are heavily affected by the main source of foreign currency, namely oil revenues.

## المقدمة :

يمكن ان تؤدي خدمة المديونية الى اثار اقتصادية عديدة تتمثل بالمشكلات التي تواجهها الدولة المدينة المتمثلة بحاجتها للحصول على العملات الاجنبية لخدمة ديونها هذا من جهة، ومن جهة اخرى لابد من ان توافر الدولة موارد مالية لموازنتها العامة تمكها من سداد ديونها وتشكل هذه الموارد جانب من النفقات العامة للدولة . وقد واجه الاقتصاد العراقي واحدة من اكبر المشكلات الاقتصادية بعد عام 2003 ألا وهي ارتفاع حجم المديونية وخصوصا الخارجية منها جراء الصعوبات الكبيرة التي واجهها الاقتصاد العراقي المتمثلة بثلاث حروب متتالية فضلا عن الحصار الاقتصادي الذي فرض عليه بعد حرب الخليج الثانية اي بعد عام 1990 ولغاية 2003 . ومن المعروف ان هذه المديونية تمثل استحقاقا للدول والجهات الدائنة للعراق لابد من سدادها وفي ضوء هذا الوضع فأن هذا البحث يحاول دراسة هذه المديونية والتركيز على مؤشراتها واثارها الاقتصادية. وتعد مؤشرات المديونية مفيدة ومهمة في عملية تقييم تطور الدين والقدرة على السداد اذ تساعد المؤشرات في تحديد ثقل المديونية واكتشاف مخاطرها وتحديد كيفية ادارتها، فضلا عن فهم وتحليل طبيعة العلاقة بين الدين العام وأداء الاقتصاد المحلي بشكل عام والوضع المالي للحكومة بشكل خاص. وان هذه المؤشرات تساعد في التنبؤ بالوضع الاقتصادي التي تواجهها الحكومات بشكل عام واكتشاف المخاطر للدين العام ومن ثم المساعدة في إدارتها. وبالرغم من فائدة هذه المؤشرات توجد مشكلات في تحديد المستويات الحرجة او حتى المقبولة لهذه المؤشرات الا انها تشكل نظاما مبكرا من الازمات المحتملة ومقارنة هذه المؤشرات عبر الزمن يمكن ان يوضح وجود مشكلات في خدمة هذه المديونية.

ان دراسة مؤشرات المديونية في العراق يمكن ان تكون لها اهمية خاصة وذلك بسبب الارتفاع الكبير في حجم المديونية من جانب والتحديات الكبيرة التي يواجهها الاقتصاد العراقي من جانب اخر المتمثلة بالاثار المدمرة للحروب الثلاث التي تعرض لها ، ويمكن قياس هذه المؤشرات من خلال اللجوء الى المقارنات الدولية التي حددت قيم معيارية لهذه المؤشرات. وان هذه المديونية كانت وستكون لها اثار اقتصادية في الجوانب المختلفة للاقتصاد العراقي يمكن توضيحها من خلال مؤشرات المديونية اذ انها اصبحت مشكلة مزمنة لابد من الوقوف ازاها وتحليل اثارها ووضع المعالجات لها. وتتطرق هذه الدراسة لمشكلة المديونية الداخلية والخارجية من حيث مؤشراتها واثارها الاقتصادية في ضوء قيم تلك المؤشرات ومحاولة طرح الحلول لها بقدر الامكان.

**اهمية البحث :** تتركز اهمية البحث في تحليل مؤشرات مديونية العراق الداخلية والخارجية سواء الموروثة ام الديون الجديدة وذلك لتحديد اعباء هذه المديونية ومخاطرها والسبل الصحيحة لإدارتها وتشكل هذه المؤشرات نظاما للإنذار المبكر يساعد الدولة في معالجة مديونيتها والعمل على تخفيف اثارها الاقتصادية وعدم تفاقم حجمها.

**مشكلة البحث :** تتركز مشكلة البحث في لجوء العراق الى الاقتراض الخارجي من اجل تمويل العجزات التي حدثت بسبب الحروب التي مر بها العراق وتمويل النفقات العسكرية والحصار الاقتصادي على العراق وقرارات مجلس الامن والتي ادت الى المديونية وتراكمها بشكل كبير ومما زاد هذه المديونية بعد عام 2003 وزيادة الانفاق الحكومي مما تطلب الحصول على موارد مالية جديدة ولجوء العراق الى الاقتراض الخارجي والداخلي جراء الضغوط التي تظهر في عجز الموازنة بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية اذ تحول العراق من دولة تحقق فوائض مالية الى دولة تعاني عجزا في مواردها المالية لتغطية الانشطة الاقتصادية المختلفة. ولذلك لا بد من مواجهة هذه المشكلة ووضع الحلول لها من خلال تحليل هذه المؤشرات الاقتصادية والتوصل الى اثارها الاقتصادية.

**هدف البحث :** يهدف البحث الى تحليل مؤشرات المديونية الداخلية والخارجية ودراستها والتوصل من خلالها الى معرفة النتائج الفعلية لوضع المديونية في العراق ومدى تفاقمها وقدرة الدولة في حذفها ومعرفة الاثار الاقتصادية المترتبة عليها من اجل وضع الحلول لها.

**فرضية البحث :** " تعطي مؤشرات المديونية تفسيراً واضحاً لحالة الاقتصاد العراقي ومدى قدرته على مواجهة مديونته والاثار الاقتصادية المترتبة عليها ".

**منهجية البحث :** يعتمد البحث المنهج الاستقرائي وذلك من خلال دراسة مؤشرات المديونية واثارها الاقتصادية وذلك باستخدام الاسلوب الوصفي والتحليلي للجوانب الاقتصادية التي تتناولها الدراسة.

### **الدراسات السابقة :**

دراسة (محمد خالد ابو فحم .2005)، هدفت هذه الدراسة الى التعرف على العوامل المختلفة التي تحدد مستوى الجدارة والتعرف على مستوى الجدارة الائتمانية للديون الخارجية للسلطة الفلسطينية خلال الفترة (1994 – 2004 ) ومدى قدرتها على خدمة ديونها. وبينت الدراسة محددات الجدارة الائتمانية عموماً والمناهج النظرية لشرح أخطار التوقف عن السداد ومنهج القدرة على خدمة الديون، وناقشت باختصار قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحمل أعباء ديونه الخارجية من خلال عدة مؤشرات مثل مستوى الدين الاقتصادي والسيولة وهيكل الديون ونسبة التغطية. وتوصلت الدراسة إلى أن المؤشرات تثير المخاوف حول استمرار اعتماد المالية الفلسطينية على الدين الخارجي، وانعكاس ذلك على التنمية، خاصة وأن النمو الاقتصادي في فلسطين اعتمد بشكل اساسي على المساعدات الخارجية.

دراسة (سمير ابو مدللة ومازن عجلة . 2013)، هدفت هذه الدراسة الى تحليل تطور الدين العام الفلسطيني واثاره في الوضع المالي في فلسطين من خلال تحليل مؤشرات الدين واتجاهاته خلال المدة 2000 – 2011،

وتحددت مشكلة الدراسة في التعرف على حجم الدين العام وتطوراته وتحديد مؤشراتته وتداعياته، وتوصلت هذه الدراسة الى انه باستخدام مؤشرات الدين العام مجتمعة نجد ان الدين العام لم يصل الى مرحلة الخطر على وفق المعايير الدولية ولكن وجود الدين في سياق ازمة مالية مستمرة وعجز مستمر في الموازنة وضعف اقتصادي عام يجعله متأثرا بهذه الازمة ويصبح قريبا من حالة الخطر خاصة ان بعض المؤشرات اكدت الوصول الى مرحلة الخطر.

دراسة ( مايب شبيب الشمري وحيدر جواد كاظم . 2015 ) ، بين البحث إن دراسة وتحليل موضوع الدين العام من جوانبه المختلفة والمتنوعة والمعقدة يساعد في اتخاذ قرارات عقلانية موحدة على مستوى الاقتصاد المصري، والتحكم في المشكلات الناجمة عنه، وهدف البحث إلى دراسة هيكل الدين العام ومؤشراته، واثاره في مصر وتحليل وتقدير اثر الدين العام الداخلي والخارجي في بعض المتغيرات الاقتصادية للمدة (2001 – 2011) . وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات كان أبرزها إن النماذج المقدره في مصر بينت الأثر الايجابي للدين الداخلي في تعزيز الإنفاق العام وبالتالي ارتفاع مستوى الائتمان المحلي مما انعكس في زيادة معدلات الاستثمار وتحقيق نمو في الناتج بمعدلات مقبولة مما يعكس عقلانية استخدام الدين الداخلي، أما اثر خدمة الدين الخارجي فكان سلبيا في الصادرات وانعكس بشكل طفيف في تراجع وضع الحساب الجاري مما أدى بدوره لانخفاض معدل الاستيرادات في نهاية المطاف، الا ان تلك الأثار لم تكن بمستوى الخطورة بسبب مجموعة عوامل أبرزها التحويلات والمساعدات الخارجية لذا ركزت الدراسة على معالجة الأثار السلبية للدين الخارجي واستثماره بالشكل الذي يرفع من معدلات النمو الاقتصادي، وان البحث الحالي يعد تقيما لمؤشرات المديونية في العراق اذ ان هذه المؤشرات تبين قدرة الدولة على مواجهة ديونها لذلك يتضح من خلال التحليل الاقتصادي للدراسات السابقة ان البحث يحاول اضافة تحليل حديث وشامل من حيث مؤشرات المديونية سواء الداخلية ام الخارجية خلال مدة البحث مما يشكل اضافة الى الدراسات السابقة في هذا المجال.

### المبحث الاول

#### الاطار النظري لمؤشرات المديونية

تعد مؤشرات المديونية مفيدة ومهمة في عملية تقييم تطور الدين والقدرة على السداد اذ تساعد المؤشرات في تحديد ثقل المديونية واكتشاف مخاطرها وتحديد كيفية ادارتها، فضلا عن فهم وتحليل طبيعة العلاقة بين الدين العام وأداء الاقتصاد المحلي بشكل عام والوضع المالي للحكومة بشكل خاص. وان هذه المؤشرات تساعد في التنبؤ بالاضع الاقتصادية التي تواجهها الحكومات بشكل عام واكتشاف المخاطر للدين العام ومن ثم المساعدة في إدارتها. وبالرغم من فائدة هذه المؤشرات توجد مشكلات في تحديد المستويات الحرجة او حتى المقبولة لهذه المؤشرات الا انها تشكل نظاما مبكرا من الازمات المحتملة ومقارنة هذه المؤشرات عبر الزمن يمكن

ان يوضح وجود مشكلات في خدمة هذه المديونية. ويمكن الاشارة الى ابرز هذه المؤشرات التي تعتمد عليها مصادر الاقتصاد الكلي والمصادر الاخرى (1) : (الافندي ، 2014 ، 317- 218) ، (2) : (الانتوساي "INTOSAI" ، 2010 ، 10 - 15) على النحو الاتي :

### اولا: مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي:

ينظر الى الناتج المحلي الاجمالي بأنه احد مؤشرات التدفق المهمة على مستوى الاقتصاد الوطني اذ يستخدم مقياسا كليا للأداء الاقتصادي على مستوى الدولة . ويجري الربط بين هذا المؤشر وحجم الدين العام ويعكس هذا المؤشر نسبة الموارد الاجمالية المتاحة لخدمة الديون عبر نقل الموارد من انتاج السلع المحلية الى انتاج الصادرات اذ يعد معبرا دقيقا عن قدرة الموارد التي يحققها الاقتصاد على الايفاء بديونه (الطائي والشلال ، 2015، بلا). وهومن اهم المؤشرات الاسترشادية التي تستخدمها الدول في تقييم مستوى الدين بالنسبة للنشاط الاقتصادي وقدرة الحكومة على سداد ديونها، وعلى الرغم من بساطة هذه المؤشر الا ان له اهمية كبيرة تتمثل في اعطاء صورة اجمالية لعبء الدين العام (سلطة النقد الفلسطينية، 2015 ، 11). وهو احد اهم المؤشرات التي يستدل من خلالها على مدى مقبولية حجم الدين العام لدولة معينة وقدرتها على السداد وايضا يمكن ان يستدل من معدل نمو الناتج المحلي مقارنة بسعر الفائدة على الدين العام فكلما كان سعر الفائدة مساويا أو اقل من معدل نمو الناتج يكون المؤشر على قدرة الدولة المدينة على السداد ، وقد حدد مقبولية حجم الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي (الحد الأدنى) من قبل صندوق النقد الدولي (25 - 30 %) وان لا يتجاوز نسبة 60%، اما المنظمة الدولية للتخفيف من حدة الدين فقد حددت نسبة حجم الدين الى الناتج المحلي الاجمالي (20- 25%) (الانتوساي "INTOSAI" ، 2010 ، 14 ؛ الراوي ، 2017 ، 54 - 55) ، وقد حددت معايير اتفاقية ماستريخت لدول الاتحاد الاوربي ان تكون نسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي في حدود 60% كشرط للانضمام الى وحدة النقد الاوربية (اليورو) (سماقه بي وبداوه بي ، 2015 ، 81) .

ويوضح الناتج المحلي الاجمالي قدرة الدولة الغنية على خدمة ديونها الخارجية افضل من الدول الفقيرة وذلك بسبب ان الدولة الغنية تمتلك اصولا انتاجية اكبر مما يمكنها من مواجهة الصعوبات الطارئة التي قد يمر بها الاقتصاد بعكس الدولة التي يكون الناتج فيها منخفضا (خضير ، 2001 ، 52). ويمكن ان تكون نسبة الدين الى الصادرات مرتفعة بينما نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي منخفضة اذا كانت السلع المصدرة تشكل نسبة ضئيلة من الناتج وتختلف هذه النسبة من بلد لآخر تبعا للمقومات المتوافرة في كل بلد. وان ارتفاع قيمة هذا المؤشر تدل على ان معدل نمو الدين اصبح يفوق معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد، وفي هذه الحالة فإن الزيادة في الدين العام يجب ان يرافقها نمو في الناتج المحلي الاجمالي والا فإن الحكومة لن يكون بمقدورها مواجهة اثر الدين العام المتمثل في عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة والتبعات الاقتصادية جراء الدين العام وستصبح الالتزامات عائقا امام قدرة العراق على مجابهة استدامة الدين العام. وفي هذه الحالة فإن

## مؤشرات مديونية العراق الداخلية والخارجية واثارها الاقتصادية للمدة (2003 – 2017)

زيادة حجم الصادرات النفطية والاولية هي المخرج من خدمة الدين (الشمري وكاظم، 2015، 5). وقد حظي مؤشر نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي باهتمام كبير اثر اقتراح بلانشار الذي وضع عدة مؤشرات لقياس المديونية ومدى قدرة الدولة على خدمة ديونها وسدادها وذلك من خلال الاشارة الى هذا المؤشر يعد الاكثر استعمالا نظرا للصعوبات التي تواجهها عملية القياس في المؤشرات الاخرى (الانتوساي "INTOSAI"، 2010، 10). ويمكن قياس هذا المؤشر من خلال القانون الاتي:

$$\text{نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي} = \frac{\text{اجمالي الدين العام}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} * 100$$

$$\alpha_1 = \frac{TD}{PY} \text{ ويمكن صياغته بصورة اخرى (الافندي، 2014، 317) :}$$

معادلة (1)

حيث ان:  $\alpha$  = هي نسبة الدين العام الى اجمالي الناتج المحلي

TP = الدين العام الكلي = الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية

وتكتب الصيغة المذكورة انفا بصورة اكثر تفصيلا:  $\alpha_1 = \frac{dd+fd}{py}$  معادلة (2)

حيث ان dd = تمثل الدين العام الداخلي وان fd = تمثل الدين العام الخارجي

ثانيا: مؤشر نسبة الدين الى الصادرات :

تمثل قيمة الصادرات السنوية مقدار المبالغ المتحققة او المقبوضات المتحصلة بالعملة الاجنبية والتي تمكن الدولة من الايفاء بالتزاماتها في جانب الاستيرادات او تسديد الديون او زيادة الحصيلة من النقد الاجنبي وتعزيز الاحتياطيات الدولية للدولة المعنية. ويعد مؤشر نسبة الدين الى الصادرات احد المؤشرات التي تبين قدرة الدولة على مواجهة ديونها ويعبر هذا المؤشر عن المديونية الكلية القائمة في نهاية السنة الى الصادرات من السلع والخدمات، ويعد هذا المؤشر من مؤشرات الاستدامة اذ ان ارتفاع هذا المؤشر يدل على ان هذه الديون اصبحت اكبر من موارد البلد الاساسية من العملات الصعبة مما قد يؤدي الى صعوبة الوفاء بالالتزامات المالية اتجاه الدائنين ويعكس هذا المؤشر اهمية الديون القصيرة في خدمة الديون اذ ان ارتفاع نسبة الديون القصيرة ترفع من هشاشة خدمة المديونية، ويأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار نسبة المديونية ماب ين ميسرة وغير ميسرة ويعد هذا المؤشر غير دقيق لقياس المديونية فضلا عن تذبذب هذا المؤشر بسبب تغير حجم الصادرات وخدمة المديونية (الغزالي، 2004، 15-16). ويمكن قياس هذه النسبة من خلال القانون التالي:

$$\text{نسبة الدين الى الصادرات} = \frac{\text{اجمالي الدين الخارجي}}{\text{الصادرات}} * 100 \text{ او } \alpha_2 = \frac{fd}{x}$$

وتعد تلك النسبة مقياسا عاما لصعوبات خدمة الدين وعادة اذا ما زادت تلك النسبة على 200% فان الدولة تواجه صعوبات في خدمة ديونها الخارجية وهذه ليست معدلا تحكيميا ، فقد تقل النسبة عن ذلك وتواجه الدول صعوبات في خدمة اعباء ديونها الخارجية فكلما زادت حصيلة الصادرات كانت قدرة الدولة على الالتزام بتسديد دينها بالعملة الاجنبية (خضير، 2001، 51).

#### ثالثا: مؤشر نسبة الدين الى الاستيرادات :

تمثل قيمة الاستيرادات مدفوعات الدولة من العملة الاجنبية ولذلك ترتبط عملية سداد الاستيرادات بحصيلة الدولة من صادراتها بالعملة الاجنبية اي ان الدولة لديها القدرة على تغطية صادراتها مع بقاء مبالغ اضافية يمكن ان تعزز الدولة من خلالها احتياطياتها الاجنبية ، وتوجد علاقة وثيقة بين الناتج المحلي الاجمالي وحجم الواردات وهي العلاقة التي تمثلها بما نسميه معامل الواردات الذي يبين النسبة من الناتج المحلي الاجمالي الذي يستوردها الاقتصاد الوطني عند مستوى معين من الناتج المحلي الاجمالي وكذلك توجد علاقة مهمة بين تفاقم المديونية الخارجية وبين مستوى الاحتياطيات الدولية فكلما ارتفعت قيمة هذه الاحتياطيات ونسبتها الى اجمالي الاستيرادات ازدادت قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها وتمويل الاستيرادات الخاصة بالدولة وبالعكس (العاني وجوي، 2017، 274). ويمثلها ما نسميه بمعامل الاستيرادات:

$$\text{مؤشر نسبة الدين الى الاستيرادات} = \frac{\text{اجمالي الدين الخارجي}}{\text{اجمالي الاستيرادات}} * 100$$

وارتفاع هذه النسبة يدل على زيادة عبء المديونية وتجاوز حد الامان فضلا عن كل من مؤشر الصادرات والناتج المحلي الاجمالي (الافندي ، 2016 ، 41) .

#### رابعا: مؤشر الاحتياطيات الدولية الى اجمالي الدين العام :

ان هذا المؤشر يدرس العلاقة بين الاحتياطيات الاجنبية واجمالي الدين الخارجي بشكل عام وليس قصير الاجل فقط ويقاس المؤشر قدرة الدولة على تمويل ميزان ديونها الخارجية وان نسبة 40% هي النسبة المثلى لذلك (كاظم والحمدي ، 2017، 85) .

#### خامسا: مؤشر عجز بالموازنة :

يقيس رصيد الدين الى الإيرادات قدرة الحكومة على السداد (القدرة على تمويل الدين) اذ ان عملية سداد الديون تثبت في جانب النفقات من الموازنة العامة وبالتالي فهي ترتبط بقدرة الدولة التمويلية لهذه النفقات التي تمثل في الإيرادات العامة للدولة. ويمكن ان تحدد قدرة الدولة على السداد على عدد السنوات اللازمة لتسديد رصيد الدين الاجمالي الا ان شروط الاقراض والمدد المحددة وعدد الاقساط هي التي تحدد المبالغ الواجب رصدها سنويا لسداد الديون بشقيه الداخلي والخارجي اي بمعنى اخر ان استحقاقات الديون هي التي

تحدد مقدار المبالغ المرصودة في الموازنة العامة لغرض تسديد الديون وقد ينشأ عن ذلك عجز جديد في الموازنة العامة سببه الاقتراض لغرض تسديد الديون، وقد يؤدي التناسب الثابت بين الدين والنتائج المحلي الإجمالي إلى نتائج مختلفة اذ تعكس هذه النسبة ضخامة الاقتصاد الوطني عند تحديد قدرة الدولة على تحصيل الدخل (الانتوساي "INTOSAI"، 2010، 12). اذ تعتمد الإيرادات العامة للدولة على حصيلتها من الضرائب وبالتالي امكانية تغطية المبالغ المرصودة لسداد الدين. ويعتمد هذا المؤشر على تقدير قيمة العجز أو الفائض للموازنة العامة من خلال حساب الفرق بين المصروفات العامة والإيرادات العامة، ومن اجل حساب هذا المؤشر نعتمد على تحليل هيكل النفقات العامة والإيرادات العامة، لمعرفة نسبة العجز في الموازنة العامة. وعند حدوث العجز يسمى بالعجز المالي اي (عدم كفاية الإيرادات لتغطية النفقات)، ويشترط لتحقيق الاستدامة المالية أن تستمر الموازنة العامة في تحقيق فائض تراكمي خلال فترة طويلة تضمن من خلاله سداد أعباء الدين العام المستحقة سنوياً (سماقه بي وباداوه بي، 2015، 85). وهو من المؤشرات المالية التي تبين مدى قدرة الحكومة من خلال موازنتها على مواجهة مخاطر تزايد المديونية اواي احداث طارئة في المستقبل بمعنى يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المال العام والقدرة المالية العامة على مواجهة مشكلة المديونية في المستقبل (ابو مدللة والعجلة، 2013، 285). تعد الموازنة العامة للدولة الخطة المالية الأساسية التي من خلالها يمكن للدولة ان تقدر الموارد اللازمة لتنفيذ وظائفها الأساسية وحجم الانفاق وامكانياتها بالتدخل الاقتصادي والاجتماعي من اجل تحقيق وخدمة الاهداف التنموية المتمثلة في معدل النمو ودخل الفرد وغيرها من الاهداف المحددة في ظل النظام القائم في الدولة والخطط الاستراتيجية التنموية الوطنية المقررة. فعندما تكون النفقات اكبر من الإيرادات تكون الموازنة في حالة عجز مما يؤدي الى لجوء الحكومة للاقتراض الداخلي او الخارجي من اجل سد الفجوة الحاصلة في النفقات العامة وبين ما تحققه من إيرادات خلال سنة معينة.

#### سادسا : مؤشر فجوة الموارد:

ويقيس هذا المؤشر فجوة الموارد وعلاقتها بالمديونية الخارجية ويقيس حجم الفجوة الى المديونية الخاصة اذ ان الدولة التي تتمتع بفائض في هذه الفجوة اي ان الادخارات الخاصة المحلية تفوق الاستثمارات الخاصة المحلية تكون لديها قدرة اكبر على مواجهة ديونها الخارجية من الدولة التي لديها عجز في الموارد اي عندما تفوق الاستثمارات الخاصة المحلية الادخارات الخاصة المحلية اذ ان هذا العجز يضيف اعباء جديدة على الاقتصاد الوطني بسبب تزايد حجم المديونية الخارجية لغرض سد هذه الفجوة المحلية (جنوحات، 2005 – 2006 ، بلا).

## المبحث الثاني

### مؤشرات قياس المديونية الداخلية والخارجية في العراق للمدة (2003 – 2017)

اولا : مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي :

يعد العراق من الدول الريعية التي تعتمد على النفط مصدرا اساسيا في تكوين ناتجها المحلي الاجمالي وان معظم هذا الناتج يتوجه الى الصادرات مما يجعل حصيلة الدولة من العملة الاجنبية كبيرة مقارنة مع الناتج الموجه نحو الداخل وهذا يسهل عملية سداد الديون وخصوصا الخارجية منها .

وبين الجدول (1) الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة للمدة (2003 – 2017) بالدينار والدولار وسعر الصرف الرسمي المعتمد من قبل البنك المركزي وبشكل تفصيلي، ويلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي في حالة تذبذب بين ارتفاع وانخفاض اذ تزايدت قيمته في عام 2003 حتى عام 2008 وانخفض في عام 2009 ويمكن ان يعزا هذا التذبذب الى التغيرات في اسعار النفط التي حدثت في تلك السنة اذ انخفضت اسعار النفط بعد الازمة المالية العالمية عام 2008 وتحديدًا في عام 2009 الا ان هذه الاسعار عاودت الارتفاع في عام 2010 ولغاية 2013 ثم بعد ذلك حدث الانخفاض في عامي 2014 و2015 وقد تزايد الناتج بعد ارتفاع اسعار النفط في عامي 2016 و2017 . ويعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على القطاع النفطي اذ بلغت مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج (61.54%) عام 2017\* وهي اعلى نسبة للمدة (2003 – 2017) وهذا ما يؤيد ان الاقتصاد العراقي يعتمد على سلعة رئيسة موجهة نحو الخارج مما يجعل قدرته على سداد ديونه الخارجية افضل من غيره من الدول.

ويمكن توضيح مؤشر الدين العام الى الناتج من خلال الاستعانة بالجدول (2) اذ يوضح نسبة كل من الدين الداخلي الى الناتج والدين الخارجي الى الناتج ونسبة الاثنتين الى الناتج وسوف نتناول ذلك تفصيلا:-

\*احتسبت من قبل الباحثين اعتمادا على بيانات وزارة التخطيط العراقية /الجهاز المركزي للإحصاء /مديرية الحسابات القومية /سنوات متفرقة /بغداد .

مؤشرات مديونية العراق الداخلية والخارجية واثارها الاقتصادية للمدة (2003 – 2017)

جدول (1)

التابع المظلي الاجمالي بالاسم الجارية والثابتة للسنوات 2003-2017

السنة	التابع المظلي الاجمالي بالاسم الجارية (1) (مليون دينار)	التابع المظلي الاجمالي بالاسم الجارية (2) (مليون دينار)	مصر صرف (3) (رسمي)	التابع المظلي الاجمالي بالاسم الجارية والثابتة (4) بالاسم الجارية بالاسم الجارية (5) بالاسم الثابتة بالاسم الجارية (6)
2003	29,894,476.20	29,894,476,000,000.20	1896	66,720,097,000,000.90
2004	53,499,238.60	53,499,238,000,000.60	1453	102,235,040,000,000.00
2005	73,911,088.30	73,911,088,000,000.30	1469	103,973,179,000,000.00
2006	96,067,160.60	96,067,160,000,000.60	1467	109,843,734,000,000.00
2007	111,961,230.20	111,961,230,000,000.00	1255	111,961,230,000,000.00
2008	158,443,584.40	158,443,584,000,000.00	1193	121,727,933,000,000.00
2009	131,632,210.00	131,632,210,000,000.00	1170	125,457,241,000,000.00
2010	163,104,739.20	163,104,739,000,000.00	1170	133,436,973,000,000.00
2011	218,617,834.80	218,617,834,000,000.00	1170	143,566,477,000,000.00
2012	255,727,068.50	255,727,068,000,000.00	1166	163,513,290,000,000.00
2013	274,745,875.00	274,745,875,000,000.00	1166	175,683,380,000,000.00
2014	267,350,517.20	267,350,517,000,000.00	1166	175,866,175,000,000.00
2015	201,237,741.40	201,237,741,000,000.00	1187	182,948,273,000,000.00
2016	205,679,503.50	205,679,503,000,000.00	1190	200,469,833,000,000.00
2017	225,995,179.10	225,995,179,000,000.00	1190	201,528,215,000,000.00

المصدر: 1- الصوة (1) و (2) و (5) من وزارة التخطيط / الجيوب المركزي للاحصاء، استراتيجية التصنيف القومية / سنوات مقترقة.

2- الصوة (3) ايمان البيه المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والبيانات ، التقرير الاقتصادي سنوات مقترقة.

3- لصوة (4) (6) ايم استراتيجيا من قبل الباحثين، (التابع المظلي الاجمالي بالاسم الجارية / اسم الصرف الرسمي) .

### مؤشر الدين الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي:

يتكون الدين الداخلي في العراق من مكونين رئيسيين هما الرصيد النقدي الموجود لدى البنك المركزي واصدار الاوراق المالية الحكومية (السندات وحوالات الخزينة المركزية) اذ تمول من قبل البنك المركزي والمصارف التجارية والمؤسسات المالية الاخرى ، واطهرت بيانات الجدول المذكور انفا العمود الثالث بأن مؤشر الدين الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي انخفضت من (11.94%) عام 2004 الى (4.76%) عام 2013 ولكنها عادت الى الارتفاع الى (7.49%) في عام 2014 واستمرت بالارتفاع في الاعوام 2015 و2016 اذ بلغت (17.18%، 23.57%) على التوالي وذلك بسبب صدمتي الحرب على الارهاب ودخول داعش وصدمة انخفاض اسعار النفط مما ادى الى زيادة الدين الداخلي . وقد انخفضت النسبة في عام 2017 الى (20.55%) وذلك بسبب ارتفاع اسعار النفط نسبيا وانحسار تأثير العمليات الارهابية لداعش وبالرغم من هذه التغيرات في نسبة الدين الداخلي الى الناتج الى انها تبقى ضمن الحدود الدنيا التي اشار اليها الصندوق (25 – 30) او 60% كما حددته اتفاقية ماستريخت. وهذا يعني ان الدين الداخلي العراقي ضمن الحدود المقبولة وان الدولة قادرة على خدمة ديونها.

### مؤشر الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي:

تشير البيانات في العمود السادس من جدول (2) الى نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي في بداية مدة الدراسة كانت مرتفعة جدا اذ بلغت (744.35%) ولكنها اتجهت نحو الانخفاض بعد عملية التخفيض التي حصلت جراء الاتفاقيات نادي باريس من جهة وزيادة الناتج المحلي الاجمالي بسبب الزيادة التي حصلت في زيادة الانتاج النفطي وزيادة اسعار النفط من جهة اخرى . وقد وصلت الى اقل مستويات في عام 2013 وبنسبة (25.04%) مما يعني ان هذا المؤشر اصبح ضمن الحدود الدنيا المسموح بها وان العراق اصبح قادرا على ضمان سداد ديونه وخدمتها. الا ان هذه النسبة عادت الى الارتفاع في السنوات التالية للأسباب التي اشرنا اليها انفا في موضوع الدين الداخلي ولكنها عادت الى الانخفاض في عام 2017 وهي لاتزال ضمن الحدود المقبولة ولم تتعد الحد الاقصى البالغ 60% من الناتج وهي توضح ان ديون العراق لاتزال في ضوء الاوضاع الاقتصادية الحالية ضمن قدراته في سدادها.

### مؤشر الدين العام الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي:

يوضح العمود التاسع في جدول (2) نسبة الدين الكلي (الداخلي والخارجي) الى الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة وظهرت هذه النسب مرتفعة جدا في السنة الاولى اي في عام 2003 اذ بلغت (744,35%) وهذا الارتفاع يعود الى ان الاقتصاد العراقي قد تعرض في المدة السابقة لهذه الدراسة الى ظروف الحصار الاقتصادي ومنعه دوليا من الاستفادة من موارد اقتصادية في المجالات المختلفة ومنها سداد ديونه ولكن بعد حدوث التغير ورفع الحصار بدأت عدة قرارات واجراءات ساهمت في قدرته على تخفيض مديونيته نسبة الى ناتجه المحلي الاجمالي منها اتفاقيات نادي باريس مع الجهات الدائنة وعودة القطاع النفطي تدريجيا الى قدراته الانتاجية الفعلية ولو بمستويات اقل من مستويات الذروة للسنوات السابقة مما ساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وبذلك

## مؤشرات مديونية العراق الداخلية والخارجية واثارها الاقتصادية للمدة (2003 – 2017)

انخفضت نسبة الديون بشقيها الداخلي والخارجي من الناتج المحلي الاجمالي ووصلت الى اقل نسبة في عام 2013 بمقدار (29.79%) ونلاحظ ان هذه النسبة ضمن حدود المؤشر التي حددتها الجهات الدولية في هذا المجال وبذلك تمكنت الحكومة العراقية من السيطرة نسبيا على هذه الديون وذلك من خلال قدرتها على تسوية هذه الديون وخدمتها وهذا ما مكنها لاحقا من الحصول على قروض خارجية وداخلية عندما انخفضت اسعار النفط ودخل داعش في عام 2014. وقد ارتفعت هذه النسب (32.79%، 56.11%، 60.59%) في السنوات (2014، 2015، 2016) على التوالي ولكنها عادت الى الانخفاض بعد التحسن الحاصل في اسعار النفط وانحسار تأثير داعش الارهابي ومتطلبات الحرب عليه وهذا الانخفاض فأن النسبة المذكورة لم تتعد المستويات الاعلى المحددة دوليا. ويمكن التوصل من خلال هذا المؤشر الى ان الدين العراقي بعد عام 2003 قد انخفض نسبيا وانه كان ضمن الحدود الدنيا المسموح بها دوليا وحتى في حالة معاودته الى الارتفاع فأن بقي ضمن الحدود العليا. الا ان ما يؤثر في هذا الجانب بأن مؤشر الدين الى الناتج في العراق يتأثر بشكل كبير بالتغيرات الحاصلة في اسعار النفط وذلك لكون القطاع النفطي هو المساهم الاكبر في تكوين الناتج، لذا يتحتم على الحكومة العراقية ان تعيد النظر في سياساتها الاقتصادية من اجل دعم القطاعات الاقتصادية الاخرى ورفع مساهمتها في الناتج من جهة وتعزيز الموارد الاخرى في تمويل الموازنة من جهة اخرى.

جدول (2)

نسبة الدين الداخلي والخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي بالاسم الجارية للفترة 2003-2017 (بيانات دولار، نسبة مئوية)

السنة	اصل الدين الداخلي بيون عوائد (1)	التج المحلي الاجمالي بالاسم الجارية (2)	الدين الداخلي للتج المحلي الاجمالي % (3)	الدين الخارجي (4)	التج المحلي الاجمالي بالاسم الجارية (5)	الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي % (6)	اجمالي الدين العام (الدين الخارجي + الدين الداخلي) (7)	التج المحلي الاجمالي بالاسم الجارية (8)	اجمالي الدين العام اجمالي الناتج المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي % (9)
2003	-	-	-	117,361.65	15,767.00	744.35	117,361.65	15,767.00	744.35
2004	4,398.04	36,819.66	11.94	88,134.65	36,819.66	239.37	92,532.69	36,819.66	251.31
2005	4,470.07	50,313.14	8.88	70,626.65	50,313.14	140.37	75,096.72	50,313.14	149.26
2006	3,843.93	65,485.07	5.87	57,914.62	65,485.07	88.44	61,758.55	65,485.07	94.31
2007	4,117.84	89,212.00	4.62	60,639.62	89,212.00	67.97	64,757.46	89,212.00	72.59
2008	3,719.07	132,811.00	2.80	46,679.48	132,811.00	35.15	50,398.55	132,811.00	37.95
2009	7,197.21	112,506.00	6.40	46,949.44	112,506.00	41.73	54,146.65	112,506.00	48.13
2010	9,026.08	139,405.00	6.47	61,000.00	139,405.00	43.76	70,026.08	139,405.00	50.23
2011	10,423.54	186,852.00	5.58	61,000.00	186,852.00	32.65	71,423.54	186,852.00	38.22
2012	9,884.04	219,319.00	4.51	60,000.00	219,319.00	27.26	69,884.04	219,319.00	31.86
2013	11,205.48	235,631.00	4.76	59,000.00	235,631.00	25.04	70,205.48	235,631.00	29.79
2014	17,173.52	229,288.00	7.49	58,000.00	229,288.00	25.30	75,173.52	229,288.00	32.79
2015	29,130.96	169,534.00	17.18	66,000.00	169,534.00	38.93	95,130.96	169,534.00	56.11
2016	40,730.46	172,839.00	23.57	64,000.00	172,839.00	37.03	104,730.46	172,839.00	60.59
2017	39,034.29	189,911.00	20.55	67,639.00	189,911.00	35.62	106,673.29	189,911.00	56.17

المصدر: 1- العمود (1) و(4) و(7) بالاضافة على بيانات ملحق (1) ، والعمود (2) و(5) و(8) بالاضافة على بيانات جدول (1).

2- العمود (3) و(6) و(9) تم استنتاجها من قول الباحثين .

ثانيا: مؤشر الدين الى الصادرات :

يوضح الجدول (3) أن نسبة الدين الخارجي الى الصادرات اتجهت نحو الانخفاض بحيث وصلت الى نسبة (73.25%) من الصادرات عام 2008 وهذا يرتبط بالتأكيد بزيادة حجم الصادرات النفطية وارتفاع اسعار النفط لغاية حدوث الازمة المالية في عام 2008 وانخفاض اسعار النفط، اذ انخفضت اسعار النفط بعد الازمة العالمية من (94.4) دولارا امريكيا عام 2008 الى (61) دولارا امريكيا للبرميل الواحد في عام 2009 (منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتروول (الاوابك) ، 2008 – 2009 ، صفحات مختلفة) . مما ادى الى ارتفاع نسبة الدين خلال عامي (2009 و 2010) اذ بلغت النسبة (119.07%) و (117.84%) من الصادرات على التوالي بعد ذلك انخفضت نسبة الدين الى الصادرات للسنوات اللاحقة (2011 – 2014) مقارنة عن ما كانت عليه في عامي (2009 – 2010) ولكن هذا الانخفاض لم يستمر بل عاد الى الارتفاع في السنوات (2015 – 2017) عن النسب السابقة ويعود السبب الى انخفاض اسعار النفط اذ انخفض من (103) دولارات في عام 2013 الى (46) دولارا امريكيا عام 2016 (صندوق النقد الدولي التقرير القطري ، 2016 ، 8). مما ادى الى انخفاض قيمة الصادرات النفطية . ويمكن القول من خلال ما تقدم إن نسبة الدين الخارجي الى الصادرات في الاقتصاد العراقي كانت ضمن الحدود التي حددتها المقارنات الدولية لهذا المؤشر بل انها كانت بحدود دنيا مقارنة مع الحد الاعلى لهذه النسبة الذي اشارت اليه الدراسة أيضا هذا من جهة. أما من جهة اخرى فنلاحظ ان نسبة الدين الخارجي للصادرات في العراق قد ارتبطت بشكل كبير بالتغيرات الحاصلة في اسعار النفط وذلك لكون الصادرات النفطية هي الاساس للصادرات العراقية اذ انها وصلت الى حدود 95% من اجمالي الصادرات العراقية في بعض السنوات. ولذلك تبقى عملية الاستدامة في خدمة الدين الخارجي في العراق مرتبطة ارتباطا وثيقا بكميات النفط المصدرة وأسعار النفط في السوق الدولية اذ كلما زادت صادرات العراق كميا وصاحبها ارتفاع في اسعار النفط انخفضت نسبة الدين الى الصادرات وبالعكس في انخفاض كمية الصادرات وانخفاض اسعار النفط.

ثالثا: مؤشر نسبة الدين الى الاستيرادات :

تظهر بيانات الجدول (3) نسبة الدين الخارجي الى الاستيرادات اذ كانت هذه النسبة مرتفعة جدا في عام 2003 وذلك بسبب تفاقم الدين الخارجي وعدم سداه خلال مدة الحصار فضلا عن ذلك فأن حجم الاستيرادات كان منخفضا بسبب المشكلات المتعلقة بعملية تغير النظام السياسي وعدم الاستقرار الا ان هذه النسبة اتجهت نحو الانخفاض ووصلت الى ادنى مستوى في عام 2009 بنسبة (113.10%) وقد عادت الى الارتفاع بسبب الازمة المالية العالمية 2008 وتأثيراتها في الاقتصاد العالمي من جهة وبدء عملية احتساب الفوائد على ديون العراق الموروثة من جهة اخرى مما ادى الى ارتفاع حجم هذه المديونية فضلا عن القروض الجديدة ، وقد انخفضت هذه النسبة خلال عامي 2013 و 2014 عن سابقتها بسبب زيادة استيرادات العراق جراء ارتفاع اسعار النفط وزيادة حصيلة الصادرات ، الا ان هذه النسبة عادت الى الارتفاع بسبب الصدمة التي واجهها الاقتصاد

العراقي جراء انخفاض اسعار النفط مما ادى الى انخفاض استيراداته وبالتالي ارتفاع هذه النسبة كما موضح في الجدول المذكور .

### جدول (3)

نسبة الدين الخارجي الى الصادرات والاستيرادات للمدة (2003 – 2017) (مليون دولار ، نسبة مئوية)

السنة	الدين الخارجي	اجمالي الصادرات	الدين الخارجي الى الصادرات %	اجمالي الاستيرادات	الدين الخارجي الى الاستيرادات %
2003	117,361.65	9,711.00	1,208.54	9,934	1,181.41
2004	88,134.65	17,810.00	494.86	21,302	413.74
2005	70,626.65	23,697.00	298.04	23,532	300.13
2006	57,914.62	30,529.00	189.70	22,009	263.14
2007	60,639.62	39,587.00	153.18	19,556	310.08
2008	46,679.48	63,726.00	73.25	35,012	133.32
2009	46,949.44	39,430.00	119.07	41,512	113.10
2010	61,000.00	51,764.00	117.84	43,915	138.90
2011	61,000.00	79,681.00	76.56	47,803	127.61
2012	60,000.00	94,209.00	63.69	59,006	101.68
2013	59,000.00	89,768.00	65.72	59,349	99.41
2014	58,000.00	85,369.00	67.94	58,602	98.97
2015	66,000.00	51,328.00	128.58	48,010	137.47
2016	64,000.00	41,298.00	154.97	34,208	187.09
2017	67,661.00	57,559.00	117.51	38,766	174.48

المصدر:1- بيانات اجمالي الدين الخارجي من بيانات ملحق (1)

2- بيانات السنوات (2003- 2004) لاجمالي الصادرات والاستيرادات من البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي، للمدة 2003- 2004، صفحات مختلفة . وبيانات لسنوات (2005-2017) لاجمالي الصادرات والاستيرادات من موقع البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، الموقع الاحصائي.

والخلاصة يمكن القول إن الارتفاع في نسبة المؤشر يدل على زيادة عبء المديونية وتجاوزه حدود الامان اخذين بنظر الاعتبار مؤشري الدين/الصادرات والدين/الناتج وذلك يعود الى ان كل من الاستيرادات والدين الخارجي يمثلان بشكل عام مدفوعات خارجية يتحتم على الدولة ان تدفعها من حصيلتها من العملة الاجنبية وذلك أن ارتفاع نسبة هذا المؤشر الى الاستيرادات تعني زيادة المبالغ المدفوعة من قبل العراق بالعملة الاجنبية مما يشكل عبئا اضافيا على الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل كبير على الاستيرادات في تغطية احتياجاته.

### رابعا: مؤشر الاحتياطيات الدولية الى اجمالي الدين العام :

تشير بيانات جدول (4) الى ان هذه النسبة كانت منخفضة عن النسبة المثلى وذلك بسبب عدم توافر احتياطيات اجنبية في السنوات الاولى بعد تغير النظام السياسي اذ كان العراق يواجه حصارا اقتصاديا يتعذر

## مؤشرات مديونية العراق الداخلية والخارجية واثارها الاقتصادية للمدة (2003 – 2017)

معه الحصول على الموارد من العملات الاجنبية الا ان هذا الاحتياطي تزايد خلال مدة الدراسة وقد بلغ في عام (2013) 77 مليار دولار وبذلك وصلت نسبة تغطية الاحتياطيات الاجنبية الى الدين الخارجي (131.7%) وهي تفوق ايجابيا كثيرا النسبة المثلى المعتمدة في الدراسات الاقتصادية البالغة (40%)، وبالرغم من انخفاض هذه النسبة في السنوات اللاحقة بسبب الانخفاض الحاصل في ايراد النفط وعجز الموازنة العامة الا ان هذه النسبة بقيت في كل الاحوال تفوق النسبة المثلى التي حددتها الدراسات الاقتصادية. وهذا يعني ان العراق لديه قدرة كبيرة في مجال تمويل ميزان ديونه الخارجية بالاعتماد على احتياطياته من العملات الاجنبية وليس اجمالي الاحتياطيات التي تتضمن فضلا عن العملات الاجنبية الذهب واحتياطي حقوق السحب الخاصة والارصدة في البنوك والسندات الدولية . وعليه يمكن التوصل الى ان وضع مديونية العراق من خلال هذا المؤشر تعبر عن قدرة العراق في سداد ديونها وتمويل عملية السداد دون الحاجة الى الاقتراض ثانيا من المصادر الخارجية بل يمكن الاعتماد على ما تمتلكه من احتياطيات اجنبية تمكنه من الاستمرار بخدمة ديونه . وان هذا الامر يبعد الى حد ما المخاطر التي يتحدث عنها بعض الباحثين حول تفاقم مديونية العراق الخارجية وعدم قدرته على خدمتها.

### خامسا: مؤشر عجز بالموازنة :

واجه الاقتصاد العراقي ضغوطا كبيرة بعد عام 2003 في مجال اعداد وتنفيذ موازنته العامة لسنوات الدراسة تمثلت بتزايد حجم الانفاق الحكومي بسبب الضغوط السياسية وتدمير بنيته التحتية من جهة وثقل الالتزامات المفروضة عليه دوليا المتمثلة بديونه الخارجية والداخلية وتعويضات حرب الكويت فضلا عن القروض الجديدة والمفاوضات والمطالبات القانونية ومتابعة الاموال في الخارج.

جدول (4)

نسبة تغطية الاحتياطيات الاجنبية للدين الخارجي للمدة (2003 – 2017) (مليون دولار ، نسبة مئوية)

السنوات	الاحتياطيات الاجنبية	الدين الخارجي	نسبة تغطية الاحتياطيات الاجنبية للدين الخارجي %
2003	21.00	117,361.65	0.02
2004	9,395.00	88,134.65	10.66
2005	13,547.00	70,626.65	19.18
2006	18,110.00	57,914.62	31.27
2007	30,451.00	60,639.62	50.22
2008	49,218.00	46,679.48	105.44
2009	44,335.00	46,949.44	94.43
2010	50,622.00	61,000.00	82.99
2011	61,034.00	61,000.00	100.06
2012	70,326.00	60,000.00	117.21
2013	77,742.00	59,000.00	131.77
2014	66,349.00	58,000.00	114.39
2015	53,500.00	66,000.00	81.06
2016	40,891.00	64,000.00	63.89
2017	44,447.00	67,639.00	65.71

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على ملحق (3).

ويوضح جدول (5) الموازنة العامة في العراق (المصروفات العامة والايادات العامة) اي ان هذا الجدول يعكس العلاقة بين الانفاق الحكومي والايادات العامة . ونلاحظ من خلال البيانات أن العراق قد حقق فائضا في الموازنة العامة باستثناء السنوات (2009 – 2013 – 2014 – 2015 – 2016 – 2017) وقد واجهت الحكومة العراقية عجزا في موازنتها العامة مما تتطلب سد هذا العجز من خلال الديون الداخلية والخارجية وهذا هو السبب الاساسي في تزايد مديونية العراق الاجمالية . اي ان عجز الموازنة لهذه السنوات كان سببا وراء الزيادة في مديونية العراق ولولا هذا العجز لتمكن العراق من تخفيض ديونه الموروثة من خلال استمرارية في خدمة هذه الديون على وفق الاتفاقيات المعقودة بينه وبين الجهات الدائنة. ويلاحظ ان العجز في الموازنة العامة في السنوات التي جرت الاشارة اليها انفا يرتبط في الغالب بتأثر انخفاض اسعار النفط وزيادة حجم الانفاق اذ انخفضت اسعار النفط عام 2009 بسبب الازمة المالية العالمية ثم الانخفاض الذي حصل في اسعار النفط في السنوات (2014 – 2016) .

## مؤشرات مديونية العراق الداخلية والخارجية واثارها الاقتصادية للمدة (2003 – 2017)

وتوضح بيانات الجدول (5) ان مقدار العجز الفعلي المتحقق خلال سنوات العجز يكون دائما اقل من العجز المخطط وهذا يعود الى طبيعة التقديرات في المصروفات والايادات العامة من جهة والاساس الذي اعتمد لسعر البرميل في تقدير الايرادات النفطية من جهة اخرى وخصوصا ان هذه التقديرات غالبا ما تكون اقل بكثير من الاسعار الفعلية المتحققة. وعليه فإن العجز المخطط لا يعكس حقيقة حجم المديونية الداخلية والخارجية فقد ظهر العجز الفعلي للسنوات (2013 ، 2014 \* ، 2015 ، 2016) بمقدار (5,2 ، 7,8 ، 3,9 ، 12,6) ترليون دينار، في حين ان العجز المخطط كان (19,1 ، 25,4 ، 24,1) ترليون دينار على التوالي (قانون الموازنة العامة الاتحادية ، للسنوات "2013 ، 2015 ، 2016" ، صفحات مختلفة) . وهذا يؤيد ما توصل اليه الباحثين حول هذا الاختلاف اذ ان العجز المخطط لا يعكس حجم المديونية الفعلية. إذ اصبح العجز صفة ملازمة للموازنة العراقية نتيجة لزيادة نفقات الدولة في الفترة الاخيرة وخاصة العسكرية منها، ويتبين مصدر الخطورة الحقيقية من الربط الوثيق بين نمو عجز الموازنة ونمو المديونية الداخلية والخارجية وهذا قد يؤدي الى دخول الاقتصاد في حلقة مفرغة ذات اثار مدمرة للاقتصاد على الرغم من كون العجز تخطيطيا يتم تمويله من فوائض الموازنة الا انه يبقى من المصادر المؤثرة بالنسبة لحجم المديونية العراقية . وعندما يستمر العجز لسنوات ويتراكم الدين الحكومي تتعقد التفاعلات بين الموازنة العامة والعمليات والسياسات النقدية باتجاه المزيد من الهيمنة المالية على القرار النقدي .

### جدول (5)

#### الموازنة العامة (المصروفات والايادات العامة)(ختامي) للسنوات 2017-2003

السنة	المصروفات العامة (مليون دينار)	الايادات العامة (مليون دينار)	الفائض او العجز (مليون دينار)	الفائض او العجز (دينار)	سعر صرف الرسمي	الفائض او العجز بالدولار
2003	4,901,961	15,985,527	11,083,566	11,083,566,000,000	1896	5,845,762,658.23
2004	31,521,427	32,988,850	1,467,423	1,467,423,000,000	1453	1,009,926,359.26
2005	30,831,142	40,435,740	9,604,598	9,604,598,000,000	1469	6,538,187,882.91
2006	37,494,459	49,055,545	11,561,086	11,561,086,000,000	1467	7,880,767,552.83
2007	39,308,348	54,964,850	15,656,502	15,656,502,000,000	1255	12,475,300,398.4
2008	67,277,197	80,641,041	13,363,844	13,363,844,000,000	1193	11,201,880,972.3
2009	55,589,721	55,243,527	-346,194	-346,194,000,000	1170	(295,892,307.69)
2010	70,134,201	70,178,223	44,022	44,022,000,000	1170	37,625,641.03
2011	78,757,668	108,807,390	30,049,722	30,049,722,000,000	1170	25,683,523,076.9
2012	105,139,576	119,817,222	14,677,646	14,677,646,000,000	1166	12,588,032,590.0
2013	119,127,555	113,840,076	-5,287,479	-5,287,479,000,000	1166	(4,534,716,123.5)
2014	113,473,516	105,609,846	-7,863,670	-7,863,670,000,000	1166	(6,744,142,367.0)
2015 (فعلي)	70,397,514	66,470,251	-3,927,263	-3,927,263,000,000	1187	(3,308,561,920.8)
2016 (فعلي)	67,067,433	54,409,270	-12,658,163	-12,658,163,000,000	1190	(10,637,111,764.71)
2017 (فعلي)	75,490,115	77,335,955	1,845,840	1,845,840,000,000	1190	1,551,126,050.42

المصدر: 1- السنوات من 2003-2016 من وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم المعلومات الفنية (وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية ، 2018).

2- بيانات سنة 2017 من البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية، 2017.

3- سعر الصرف الاسمي من البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي سنوي مختارة.

4- الفائض او العجز بالدولار والنسبة المئوية تم استخراجها من قبل الباحثين\* .

وفي العراق والدول المماثلة تتخذ تلك الهيمنة ابعادا اخرى. إذ تكون عمليات العملة الاجنبية من المصدر النفطي، في الوضع الاعتيادي، حاکمة للأساس النقدي في حين يظهر العجز اهمية الدين الحكومي في الميزانية العمومية للبنك المركزي. ومع تعاظم حجم الدين يواجه البنك المركزي التعارض بين سعر الفائدة المنسجم مع اهداف السياسة النقدية وكلفة نفقات الدين التي تحاول وزارة المالية تحجيمها. ولهذا التعارض ارتباط مع سلاسة او صعوبة تدوير الدين وتكاليف التدوير التي تعرف بمجموع مبالغ الفائدة على الإصدارات عند إطفاء الدين القديم بأخر جديد.

وتوضح بيانات جدول (6) ان نسبة الدين الداخلي والخارجي الى الفائض او العجز قد اتجهت نحو الانخفاض مما يؤشر الى تحسن قدرة الدولة في سداد ديونها وقد استمر هذا الانخفاض منذ بداية المدة ولغاية عام 2017 اذ حققت الحكومة فائضا في موازنتها للسنوات المذكورة الا ان هذه النسبة اصبحت سالبة في عام 2009 بسبب تأثر الاقتصاد العراقي بالأزمة المالية العالمية (2007 – 2008) وخصوصا ما يتعلق بانخفاض اسعار النفط وبالتالي انخفاض الإيرادات النفطية التي تعد الممول الرئيس لإيرادات الموازنة مما اظهر عجزا في الموازنة العامة. ثم عادت هذه النسب لتصبح موجبة بسبب تخفيض فائض في الموازنة ولكن بمقدار اعلى من المستوى الذي وصلت اليه في عام 2008 في السنوات من عام 2010 ولغاية عام 2013. وقد تحولت نسبة الدين الداخلي والخارجي الى قيم سالبة في السنوات التالية باستثناء عام 2017 اذ اصبحت هذه القيمة موجبة ويعود السبب الى العجز الذي تحقق في السنوات المذكورة مما اثر سلبا في قدرة الدولة على سداد ديونها من جهة وزيادة حجم المديونية من جهة اخرى .

ويمكن التوصل من خلال ما تقدم الى ان عملية تحقيق فائض في الموازنة يعطي الدولة قدرة افضل في خدمة ديونها بل ويؤدي الى تناقص حجم المديونية وهذا ما ظهر في سنوات الدراسة منذ بداية المدة ولغاية عام 2012 اذ ان ديون العراق بشقيها الداخلية والخارجية اتجهت نحو الانخفاض ولكن هذه الديون اتجهت نحو التزايد بسبب وجود العجز في الموازنة مما تطلب اقتراض جديد من المصادر الداخلية والخارجية مما ادى الى زيادة حجم المديونية العراقية بشقيها الداخلي والخارجي.

\* لا توجد مبالغ مخططة للعجز بسبب عدم اقرار الموازنة لعام 2014.

## مؤشرات مديونية العراق الداخلية والخارجية واثارها الاقتصادية للمدة (2003 – 2017)

### جدول (6)

#### نسبة الدين الداخلي والخارجي الى الفائض او العجز في الموازنة العامة للمدة (2003- 2017)

السنة	اصل الدين الداخلي بدون فوائد ( مليون دينار)	الفائض او العجز (مليون دينار) الإيرادات - النفقات	الدين الداخلي الى الفائض او العجز %	الدين الخارجي (مليون دولار)	الفائض او العجز (مليون دولار)	الدين الخارجي الى الفائض او العجز %
2003	-	-	-	117,361.65	5,845.00	2,007.90
2004	6,390,347.00	1,467,423.00	435.48	88,134.65	1,009.00	8,734.85
2005	6,566,526.00	9,604,598.00	68.37	70,626.65	6,538.00	1,080.25
2006	5,639,040.00	11,561,086.00	48.78	57,914.62	7,880.00	734.96
2007	5,167,884.00	15,656,502.00	33.01	60,639.62	12,475.00	486.09
2008	4,436,849.00	13,363,844.00	33.20	46,679.48	11,201.00	416.74
2009	8,420,732.00	(346,194.00)	(2,432.37)	46,949.44	(295.00)	(15,915.06)
2010	10,560,519.00	44,022.00	23,989.18	61,000.00	37.00	164,864.86
2011	12,195,537.00	30,049,722.00	40.58	61,000.00	25,683.00	237.51
2012	11,524,793.00	14,677,646.00	78.52	60,000.00	12,588.00	476.64
2013	13,065,589.00	(5,287,479.00)	(247.10)	59,000.00	(4,534.00)	(1,301.28)
2014	20,024,328.00	(7,863,670.00)	(254.64)	58,000.00	(6,744.00)	(860.02)
2015	34,578,444.00	(3,927,263.00)	(880.47)	66,000.00	(3,308.00)	(1,995.16)
2016	48,469,247.00	(12,658,163.00)	(382.91)	64,000.00	(10,637.00)	(601.67)
2017	46,450,802.00	28,433,154.00	163.37	67,639.00	23,893.00	283.09

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات ملحق (1) وجدول (5).

### سادسا: مؤشر فجوة الموارد:

ويقاس هذا المؤشر فجوة الموارد وعلاقتها بالمديونية الخارجية ويقاس حجم الفجوة الى المديونية الخاصة اذ ان الدولة التي تتمتع بفائض في هذه الفجوة اي ان الادخارات الخاصة المحلية تفوق الاستثمارات الخاصة المحلية تكون لديها قدرة اكبر على مواجهة ديونها الخارجية من الدولة التي لديها عجز في الموارد اي عندما تفوق الاستثمارات الخاصة المحلية الادخارات الخاصة المحلية اذ ان هذا العجز يضيف اعباء جديدة على الاقتصاد الوطني بسبب تزايد حجم المديونية الخارجية لغرض سد هذه الفجوة المحلية .

وتشير بيانات الجدول (7) الى ان العراق في السنوات (2003 – 2007) يواجه عجزا في موارد المحلية اذ ان الاستثمارات المحلية تفوق الادخارات المحلية اما في السنوات (2008 – 2017) فقد كانت الادخارات المحلية تفوق الاستثمارات المحلية وهذا يعني وجود فائض في الموارد المحلية باستثناء سنة (2016) التي اظهرت الحالة المعاكسة. ونظرا لكون مديونية العراق تمثل ديونا حكومية ولا توجد بيانات عن الديون للقطاع الخاص العراقي مع العالم الخارجي فأقاس هذه الفجوة وعلاقتها بالمديونية الخارجية يصبح امرا غير ممكن.

جدول (7)

فجوة الموارد ( الادخار الخاص - الاستثمار الخاص) للمدة (2003 – 2017) (مليون دينار، نسبة مئوية)

السنة	الاستثمار الخاص % (1)	الادخار الخاص % (2)	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (3)	القيمة المطلقة للاستثمار الخاص (4)	القيمة المطلقة للادخار الخاص (5)	فجوة الموارد (الادخار الخاص - الاستثمار الخاص) (6)
2003	19.4	12.7	29,894,476.20	5,799,528.38	3,796,598.48	(2,002,929.91)
2004	17.9	15.6	53,499,238.60	9,576,363.71	8,345,881.22	(1,230,482.49)
2005	22.4	17.9	73,911,088.30	16,556,083.78	13,230,084.81	(3,325,998.97)
2006	21.5	15.6	96,067,160.60	20,654,439.53	14,986,477.05	(5,667,962.48)
2007	28.8	23.9	111,961,230.20	32,244,834.30	26,758,734.02	(5,486,100.28)
2008	11.3	29.1	158,443,584.40	17,904,125.04	46,107,083.06	28,202,958.02
2009	23.5	28.5	131,632,210.00	30,933,569.35	37,515,179.85	6,581,610.50
2010	26.7	27.1	163,104,739.20	43,548,965.37	44,201,384.32	652,418.96
2011	24.6	26.4	218,617,834.80	53,779,987.36	57,715,108.39	3,935,121.03
2012	25.9	33.8	255,727,068.50	66,233,310.74	86,435,749.15	20,202,438.41
2013	27.1	46.5	274,745,875.00	74,456,132.13	127,756,831.88	53,300,699.75
2014	28.2	31.6	267,350,517.20	75,392,845.85	84,482,763.44	9,089,917.58
2015	31.2	34.5	201,237,741.40	62,786,175.32	69,427,020.78	6,640,845.47
2016	34.7	13.8	205,679,503.50	71,370,787.71	28,383,771.48	(42,987,016.23)
2017	9.1	11	225,995,179.10	20,565,561.30	24,859,469.70	4,293,908.40

المصدر:1- العمود (1) و(2) من وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء والابحاث ، القطاع الخاص ، سنوات مختارة.

2- العمود (3) بالاعتماد على بيانات جدول (2)

3- العمود (4) و(5) تم استخراجها من قبل الباحثين من خلال

(القيمة المطلقة للاستثمار الخاص او الادخار الخاص لسنة معينة = الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية للسنة ذاتها X نسبة الاستثمار

الخاص او الادخار الخاص ÷ 100)، وايضا العمود (6).

## المبحث الثالث

### الاثار الاقتصادية لمديونية العراق الداخلية والخارجية

اولا : اثر المديونية في النمو الاقتصادي :

يواجه الاقتصاد العراقي منذ التغيير المشكلة سداد ديونه الخارجية من جهة وتحقيق عملية النمو من جهة اخرى، ولذلك وضعت الحكومة خططها الخمسية (2005 – 2007) و (2010 – 2014) مستهدفة تحقيق معدلات نمو مرتفعة اذ كان معدل النمو المستهدف للناتج المحلي الاجمالي في الخطة (2010 – 2014) هو 9.38% بمعدل نمو سنوي فضلا عن العمل على تنويع الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي والايادات المتحققة منه. وتهدف الخطة بشكل عام الى تأسيس وترسيخ الاليات المناسبة والصحيحة للوصول الى تحقيق رؤيتها المستقبلية المتمثلة في الاهداف الاستراتيجية، والسياسات والخطط ، وكذلك العمل على توفير الهيكل التنظيمي الملائم والاطار القانوني، والذي سوف يسهم في ضمان وتأكيد معدلات مرتفعة من الانجاز

## مؤشرات مديونية العراق الداخلية والخارجية واثارها الاقتصادية للمدة (2003 – 2017)

وتطبيق الخطة بشكل صحيح (خطة التنمية الوطنية، 2009، 22-23). ويمكن ان نوضح اثر المديونية من خلال تحليل الموارد المالية التي وجهت لسداد الدين وعلى النحو التالي:

### 1- التعويضات وسداد المديونية:

أ- التعويضات : تشير بيانات جدول (8) العمود (1) الى اجمالي التعويضات المدفوعة الى الحكومة الكويتية (30,3) مليار دولار من عام 2004 ولغاية نهاية عام 2017. علما ان التعويضات الاجمالية التي حددت للكويت بلغت (53,3) مليار دولار سدد منها للمدة (1996 – 2004) مبلغا مقداره حوالي (20) مليار دولار وبذلك تكون المبالغ المسددة من التعويضات منذ بدأها ولغاية عام 2017 (50,3) مليار دولار، اما المبلغ المتبقي فهو بحدود (3) مليارات دولار فسوف يسدد في السنوات 2018 و 2019 و 2020. وعليه يمكن القول إن هذه التعويضات سينتهي عبؤها بعد نهاية عام 2020 (وزارة المالية، مشروع الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2019). ويتبين ان حجم المبالغ التي تحملها الاقتصاد العراقي جراء الحرب العنيفة للنظام السابق كان بالإمكان استخدامها للنهوض بالاقتصاد العراقي في قطاعاته المختلفة وتحقيق معدلات نمو مرتفعة وتنوع القاعدة الانتاجية التي كانت تعاني من اثار الحرب السابقة المتمثلة بحرب الخليج الاولى. وعليه مثلت التعويضات لدولة الكويت اقتطاع مبالغ مالية اجبارية فرضت بقوة القانون الدولي على العراق وتحملها

ب- الاقتصاد العراقي دون الاستفادة من هذه المبالغ في تحقيق اي جانب من جوانب النهوض في الاقتصاد الوطني بل كانت اعباء تحملتها فئات المجتمع المختلفة تمثلت في قصور سداد احتياجاتها من السلع والخدمات وجعلت الاقتصاد العراقي يعود الى الوراء في مجال العديد من المؤشرات الاقتصادية والتنموية .

ب- تسديد الدين الداخلي : تظهر بيانات جدول (8) العمود (2) جانبا اخر من الموارد المالية التي تحملها الاقتصاد العراقي جراء المديونية الداخلية اذ بلغت المبالغ المسددة (35,8) مليار دولار وذلك للمدة (2004 – 2017) . ونلاحظ مدى ضخامة هذه الديون التي تعادل في عدد من السنوات موازنات عامة في دول اخرى . ويمكن القول بأن هذه الموارد لو استخدمت في مجالات الاستثمار الصحيحة كان بالإمكان تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الاجمالي وتحسين القاعدة الاقتصادية من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية الانتاجية والخدمية في الاقتصاد العراقي وعليه فأن تحمل اعباء المديونية الداخلية التي تمثلت في تخصيصات او مصروفات ظهرت في الموازنات التشغيلية السنوية يعد عائقا كبيرا في تحقيق النمو الاقتصادي ويحرم الاقتصاد الوطني من موارد مالية كبيرة كان بالإمكان توظيفها في المجالات الاقتصادية التي تدعم قدرات الاقتصاد الوطني وتحسن من ادائه الاقتصادي .

ج- تسديد الدين الخارجي: يوضح جدول (8) العمود (3) اجمالي المبالغ المخصصة والمسددة من الديون الخارجية التي ترتبت بذمة العراق جراء ديونه الموروثة او الجديدة التي بلغت (79,8) مليار دولار امريكي وتمثل عمليات التخفيض او السداد ضغوطا كبيرة على الاقتصاد العراقي اذ ان عملية تخفيض الديون لم تأت الا بعد موافقة العراق على شروط صندوق النقد الدولي التي اضررت بالتأكيد بالاقتصاد العراقي اذ لم توجد اي تخصيصات استثمارية الى القطاعات الرئيسة الصناعة والزراعة مما اثر سلبا في هذين القطاعين وادى الى توقف العديد من المصانع من الانتاج في القطاع الصناعي مما شكل عبئا اضافيا على الموازنة العامة عندما تحملت الدولة رواتب موظفي هذه الشركات فضلا عن مصاريف اخرى ولو ان هذه الشركات منحت تخصيصات معينة لتمكن من العودة الى الانتاج وبالتالي تحقيق معدلات النمو المطلوبة من جهة وتوفير السلع والخدمات من جهة اخرى. وتعرض القطاع الزراعي الى اهمال واضح في الخطط الاستثمارية مما ادى الى تراجع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي.

ان تبيد الموارد الاقتصادية سواء في مجال التعويضات ام الدين الداخلي ام الخارجي التي لعبت عوامل داخلية وخارجية عديدة فيها قد ادت الى تزايد الاعتماد على الخارج لحل المشكلات الاقتصادية وهذا ما ظهر واضحا في تحليل الديون الخارجية الجديدة اذ اعتمد العراق على العديد من الدول والمؤسسات الدولية في الحصول على موارد مالية لتغطية العجز في الموازنة ومواجهة الصدمتين اللتين تعرض لهما المتمثلتين بحرب داعش وانخفاض اسعار النفط وخصوصا بعد عام 2014.

#### جدول (8)

اجمالي تسديدات التعويضات والدين الخارجي والداخلي للمدة (2004 – 2017) (مليون دولار)

السنة	اجمالي التعويضات (1)	اجمالي تسديدات الدين الداخلي (2)	اجمالي تسديدات الدين الخارجي (3)
2004	869	1,300	29,227
2005	1,153	2,692	17,508
2006	1,490	2,867	12,712
2007	1,888	3,129	(370)
2008	3,094	2,389	14,311
2009	1,908	1,930	(270)
2010	2,569	4,173	0
2011	3,969	3,641	(541)
2012	4,692	4,395	1,309
2013	4,462	1,255	2,010
2014	4,172	1,237	1,135
* 2015	-	4,222	1,625
* 2016	-	917	1,360
* 2017	-	1,696	348
المجموع	30,270	35,843	80,364

المصدر: 1- العمود (1) وزارة المالية، دائرة الدين العام، قسم الدين الخارجي(بغداد، دائرة الدين العام، 2018).

(\*) لم تضاف السنوات (2015 – 2016 – 2017) لموافقة الكويت على تأجيل دفع التعويضات بسبب الحرب على داعش .

## مؤشرات مديونية العراق الداخلية والخارجية واثارها الاقتصادية للمدة (2003 – 2017)

2- العمود (2) و(3) من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات ملحق (2)

2- معدلات نمو الناتج ومعدلات نمو الدين :

تؤشر الزيادة المطلقة في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة التطور الذي شهده الاقتصاد الوطني اذ انها تعبر عن تحسن في تحقيق القيمة المضافة السنوية . وقد اظهرت بيانات جدول (9) بأن الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة قد اتجه نحو التزايد منذ بداية مدة الدراسة عام 2003 ولغاية انتهائها في عام 2017 اذ ازداد الناتج المحلي الاجمالي بهذه الاسعار من (35,1) مليار دولار امريكي الى (169,3) مليار دولار امريكي مما يعني ان هناك اتجاه ايجابي في تحقيق هذا الناتج فضلا عن ذلك فأن معدلات نمو الناتج بالأسعار الثابتة

حققت معدلات نمو موجبة على مدى سنوات الدراسة بأستثناء عام 2008 فقد كان المعدل سالبا وبنسبة (88.56%) . ونلاحظ ان معدلات النمو المتحققة قد تذبذبت بين سنة واخرى اذ انها تعتمد على التغيرات التي تحصل في قيمة الناتج في قطاع النفط الذي اظهرت الدراسة بأنه يشكل نسبة عالية من الناتج المحلي الاجمالي . وهذا ما تؤكده التغيرات في اسعار النفط اذ نلاحظ الانخفاض من (132,8) مليار عام 2008 الى (112,5) مليار عام 2009 وذلك بسبب الازمة المالية العالمية التي ادت الى انخفاض اسعار النفط العالمية ولكنه عاد الى الارتفاع عام 2010 بعد عودة الاسعار الى الارتفاع ثم اتجه الى الانخفاض في عامي 2015 و2016 بسبب الصدمة التي لحقت بأسعار النفط بعدها عاد الى الارتفاع في عام 2017.

ويمكن مقارنة معدلات نمو الناتج مع معدلات نمو الدين العام اذ اشارت الدراسة الى ان معدلات نمو الناتج يجب ان تنمو بمعدلات اعلى من معدل نمو الدين من اجل تحقيق الاستدامة في قدرة الدولة على سداد الدين. وتشير البيانات في الجدول المذكور الى ان معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي سواء بالأسعار الجارية ام الثابتة قد حققت معدلات نمو تفوق معدلات نمو الدين اذ ان معدلات نمو الناتج موجبة في حين ان معدلات نمو الدين كانت سالبة وقد استمر ذلك منذ بداية المدة عام 2003 ولغاية عام 2013 بعد ذلك اصبحت معدلات نمو الدين العام اكبر من معدلات نمو الناتج وذلك بسبب الانخفاض الحاصل في قيمة الناتج المحلي الاجمالي جراء انخفاض اسعار النفط مع تزايد معدل نمو الدين بسبب العجز في الموازنة العامة وتزايد المديونية بشقيها الداخلي والخارجي من اجل تغطية هذا العجز. وقد ظهرت معدلات نمو الناتج بالأسعار الجارية سالبة للسنوات (2014 و 2015) وبمعدل (2.69% و 26.06%) على التوالي . اما في عامي 2016 و2017 فقد كانت معدلات النمو للمتغيرين موجبة، وكان الدين ينمو في عام 2016 بمعدل اعلى من الناتج الا انه في عام 2017 عاد الناتج الى النمو بمعدلات اعلى من نمو الدين وذلك للارتفاع في اسعار النفط من جهة وانخفاض حجم العجز في الموازنة العامة من جهة اخرى .

جدول (9)

معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة والجارية واجمالي الدين العام للمدة (2017-2003)  
(مليون دولار، نسبة مئوية)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة	معدل النمو السنوي للناتج المحلي بالاسعار الثابتة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	معدل النمو السنوي للناتج المحلي بالاسعار الجارية	اجمالي الدين العام (الدين الخارجي + الدين الداخلي)	معدل النمو السنوي لاجمالي الدين العام
2003	351,895.00	-	15,767.00	-	117,361.65	-
2004	703,616.00	99.95	36,819.00	133.52	92,532.69	(21.16)
2005	707,786.00	0.59	50,313.00	36.65	75,096.72	(18.84)
2006	748,769.00	5.79	65,485.00	30.16	61,758.55	(17.76)
2007	892,123.00	19.15	89,212.00	36.23	64,757.46	4.86
2008	102,035.00	(88.56)	132,811.00	48.87	50,398.55	(22.17)
2009	107,228.00	5.09	112,506.00	(15.29)	54,146.65	7.44
2010	114,048.00	6.36	139,405.00	23.91	70,026.08	29.33
2011	122,706.00	7.59	186,852.00	34.04	71,423.54	2.00
2012	140,234.00	14.28	219,319.00	17.38	69,884.04	(2.16)
2013	150,671.00	7.44	235,631.00	7.44	70,205.48	0.46
2014	150,827.00	0.10	229,288.00	(2.69)	75,173.52	7.08
2015	154,126.00	2.19	169,534.00	(26.06)	95,130.96	26.55
2016	168,462.00	9.30	172,839.00	1.95	104,730.46	10.09
2017	169,351.00	0.53	189,911.00	9.88	106,673.29	1.86

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات ملحق (1) وجدول (1) .

\* تم استخراجه من قبل الباحثين بالاعتماد على القانون :

$$\text{معدل النمو السنوي} = \frac{\text{قيمة السنة الحالية} - \text{قيمة السنة السابقة}}{\text{قيمة السنة السابقة}} * 100$$

ثانيا : اثر المديونية في الموازنة العامة :

تأتي اهمية دراسة هذا الاثر من خلال بيان العلاقة بين الدين العام والموازنة العامة . اذ يمثل الدين العام احد جوانب التمويل للموازنة العامة عندما تكون النفقات العامة للدولة اكبر من الايرادات العامة هذا من جهة ، اما من جهة اخرى فأن عملية سداد اقساط الدين العام وفوائده تمثل احد بنود النفقات العامة وبذلك فأنها تشكل عبئا على الاقتصاد الوطني المعني .

## مؤشرات مديونية العراق الداخلية والخارجية واثارها الاقتصادية للمدة (2003 – 2017)

ويبقى تأثير المديونية العامة ذا تأثير كبير في الموازنة العامة وذلك عندما تصبح بعض القروض مستحقة السداد اي بعد مدة الامهال فضلا عن الديون السابقة ويتضح ذلك جليا من خلال المبالغ التي تخصصها الحكومة العراقية لسداد الديون اذ جرى تخصيص مبلغ (5,6) ترليون دينار عراقي في عام 2017 من اجمالي النفقات العامة البالغة (100,6) ترليون دينار عراقي وذلك لسداد اقساط الدين الداخلي والخارجي (قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق ، 2017 ، 3) . وقد ازداد هذا المبلغ في عام 2018 ليصبح (8,2) ترليون دينار عراقي من اجمالي النفقات العامة لتلك السنة البالغة (104,1) ترليون دينار عراقي (قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق ، 2018 ، 3) . ومن هنا نرى أن الاعباء التي تتحملها الموازنة العامة جراء المديونية العراقية السابقة تتزايد لأن عددا من القروض الجديدة قد انتهت مدة الامهال لها وبدأت اقساط السداد واجبة الدفع هذا من جانب ، ومن جانب اخر ان بعض فقرات الدين الداخلي ديون قصيرة الاجل ومتوسطة الاجل ولذلك قد تستحق الدفع خلال السنة نفسها او ربما تمثل استحقاقات لسنوات سابقة .

ويمكن القول ان عدم استقرار اسعار النفط وبالتالي تذبذب مقدار الإيرادات النفطية قد يجعل الاقتصاد العراقي تحت ضغط كبير ربما يدخله في حلقة مفرغة في مجال تسديد ديونه اي ان العجز يتطلب تمويلا داخليا او خارجيا وان هذا التمويل يؤدي الى زيادة حجم الدين العام وزيادة حجم الدين العام يتطلب زيادة المبالغ المخصصة للسداد في الموازنة العامة وهكذا يبقى العراق داخل هذه الحلقة التي لا يمكن كسرها الا بإيجاد البدائل للإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة وهذا امر ليس باليسير في الوقت الراهن .

وتظهر بيانات جدول (10) اثر المديونية في الموازنة العامة في العراق اذ انخفض الدين العام خلال السنوات من (2003 – 2008) بسبب تخفيض الديون الخارجية والاعفاء من قبل بعض الدول الدائنة مما جعل المبالغ المخصصة للتسديد محدودة واقتصرت على الدين الداخلي الذي ورثته الحكومة من السنوات التي سبقت عملية تغير النظام السياسي، وقد تمكنت الحكومة من تحقيق فائض في موازنتها العامة وذلك لمحدودية اقساط الدين المطلوب سدادها . ويتضح هنا بأن العلاقة بين المديونية تزايدت وذلك بسبب بدء عملية السداد لديون نادي باريس والجهات الأخرى خارج نادي باريس وعليه يمكن القول إن تزايد المديونية لا يمكن ان يؤدي الى تقليص الفائض وذلك لأن ترتيبات تسديد الديون وتحدياتها لا علاقة لها بالعوامل المؤثرة في وجود الفائض في الموازنة العامة. ولكن المدة من (2013 – 2014) اظهرت وجود علاقة طردية بين تزايد حجم المديونية ووجود العجز في الموازنة اي بمعنى ان عجز الموازنة قد ترتبت جراءه ديون تفوق الديون المسددة على وفق الاتفاقيات بين العراق والجهات الدائنة وان جانب من هذه الديون لا يستحق السداد في

الامد القصير وانما اعطيت مدد امهال طويلة كما مر في بعض القروض الخارجية . وعليه فلا توجد علاقة ثابتة ومحددة بين المديونية وحجم الفائض والعجز ولكن بشكل عام يمكن القول ان وجود العجز في الموازنة يؤدي الى تزايد عبء المديونية وان تزايد عبء المديونية يمكن ان يكون سببا في عجز الموازنة العامة.

### ثالثا : اثر المديونية في الجدارة الائتمانية في العراق :

يتأثر تصنيف العراق في مجال التصنيف الائتماني من قبل مؤسسات التصنيف الدولية بحجم مديونيته الخارجية ويرتبط هذا التصنيف بالجدارة الائتمانية التي تعني قدرة الدولة على الاستمرار في خدمة ديونها الخارجية والوفاء بالالتزامات المترتبة على هذه الديون في مواعيدها وبدون الحاجة الى طلب اعادة الجدولة او الفشل في السداد. وتعتمد في الدراسة اثر المديونية في الجدارة الائتمانية في العراق على اهم المؤشرات المستخدمة في هذا المجال وهي :-

#### معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي :

يعد معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي مقياسا كلياً للاداء الاقتصادي في الدولة، وفي مجال المديونية فأن هذا المؤشر يستخدمه الدائنون مقياساً لمستوى الجدارة الائتمانية للدولة المدينة، اذ يرون بأنه يعبر عن مدى قدرة الدولة في استخدام قروضها الاستخدام الامثل من عدمه وذلك من خلال الشروط النظرية للاقتراض، التي تفترض ان يكون الناتج الحدي لرأس المال المقترض اكبر من الكلفة الحدية لسعر الفائدة على القروض الاجنبية وفي حالة تحقق هذا الشرط فإنه يكون من العوامل المهمة التي يعتمد عليها الدائنون في الاقتراض. ويأتي التركيز على هذا المؤشر من الفكرة الاقتصادية التي تتلخص في ان الدولة المدينة التي تستطيع ان تحقق معدلات نمو مرتفعة في الناتج يكون لها القدرة على زيادة مواردها الاضافية التي تمكنها من تحسين مستويات المعيشة من جانب والوفاء بالتزاماتها في مجال المديونية من جانب اخر، اي بمعنى اخر ان تحقيق معدل نمو مرتفع ومستقر وايجابي يعكس قدرة اكبر للدولة على سداد ديونه

#### جدول (10)

#### مقارنة الدين العام مع عجز الموازنة (2003- 2017) (مليون دولار)

الفائض او العجز	اجمالي الدين العام (الدين الخارجي + الدين الداخلي)	السنة
5,845.00	117,361.65	2003
1,009.00	92,532.69	2004
6,538.00	75,096.72	2005
7,880.00	61,758.55	2006
12,475.00	64,757.46	2007
11,201.00	50,398.55	2008
-295	54,146.65	2009
37	70,026.08	2010
25,683.00	71,423.54	2011
12,588.00	69,884.04	2012
-4,534.00	70,205.48	2013
-6,744.00	75,173.52	2014
-3,308.00	95,130.96	2015
-10,637.00	104,730.46	2016
23,893.00	106,673.29	2017

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات ملحق (1) وجدول (5) .

#### عجز الموازنة :

اظهرت الدراسة أن عجز الموازنة هو احد الاسباب التي يمكن ان يؤدي الى تزايد حجم المديونية الخارجية وذلك لأن الدولة التي تكون قادرة على تغطية نفقاتها العامة من خلال ايراداتها العامة تلجأ الى الاقتراض سواء الداخلي ام الخارجي وبالتالي يتزايد حجم المديونية . وان التزايد في حجم المديونية يتسبب بزيادة مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات الدولية او المحلية المتعلقة بسداد الديون مما يصنف الجدارة الائتمانية للدولة. وبالعودة الى بيانات جدول (5) يلاحظ أن العراق قد خفض الفائض في الموازنة للأعوام (2003 – 2012) بأستثناء عام 2008 مما ادى الى انخفاض حجم المديونية وهذا ما اشار به الباحثين عندما تناولنا مؤشرات المديونية ، الا ان العراق قد حقق عجزا في موازنته للأعوام من (2013 – 2016) وقد ادى ذلك الى تزايد حجم المديونية بشكل عام وبذلك فأن استمرار حدوث العجز في الموازنة يمثل دليلا واضحا على عدم قدرة الحكومة من خلال نظامها الضريبي ان تستحصل الايرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة التي تتضمن مبالغ سداد اقساط القروض وفوائدها مما يعني تزايد في حجم مديونية العراق وبالتالي انخفاض الجدارة الائتمانية للدولة ومن هنا يتضح اثر المديونية في الجدارة الائتمانية .

#### وضع الميزان التجاري :

حقق العراق خلال المدة (2003 – 2017) فائضا في ميزانه التجاري في اغلب السنوات اذ لم يحقق عجزا الا في السنوات 2003 و2004 و2009 ومبالغ محدودة نسبيا . ويعتمد الاقتصاد العراقي في صادراته على النفط الخام الذي يعد من السلع الاساسية عالميا وان عملية بيعه في الاسواق الدولية يمكن العراق من الحصول على العملات الاجنبية التي تستخدم عادة في تسوية المدفوعات الدولية للعراق وخصوصا ما يتعلق منها بتسوية ديونه الخارجية هذا من جانب ، ومن جانب اخر فأن الايرادات النفطية المتحققة بالعملة الاجنبية مسيطر عليها سيطرة كاملة من قبل الحكومة اي لا توجد جهة خاصة تتاجر بهذه السلعة. وهذا يعطي ايضا قوة اكبر للحكومة العراقية في خدمة ديونها من وجهة نظر الدائنين وعليه فأن وجود سلعة تباع في السوق الدولية وتسيطر على مواردها من قبل النقد الاجنبي الحكومة سيطرة كاملة وتحقق فائضا ماليا يجعل العراق اكثر قدرة على اداء المدفوعات الدولية المتعلقة بخدمة الدين الخارجي مما يؤدي الى تحسين الجدارة الائتمانية للعراق .

#### متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي :

يبين هذا المؤشر قدرة الدولة على الوفاء بالالتزامات وامكانية سداد ديونها اذ ان الزيادة في هذا المتوسط تعني زيادة الايرادات الضريبية للحكومة التي تستخدمها في مجال تمويل الموازنة العامة ومن ضمنها المبالغ المخصصة لسداد الديون كما موضح في جدول (11) .

والخلاصة فأن النتائج التي اشارت اليها قيم المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالمديونية تبين بأن هذه المؤشرات تقع ضمن الحدود المقبولة دوليا مما يؤثر على قدرة العراق في تحمل اعباء مديونيته الخارجية وقدرته على سداد اقساطها وفوائدها في مواعيدها المحددة.

جدول (11)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2003 – 2017) ( نسمة ، دينار)

الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (1)	عدد السكان العراق (2)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (*)
66,720,097,900,000.00	26,340,000.00	2,533,033.33
102,235,040,700,000.00	27,139,000.00	3,767,089.45
103,973,179,600,000.00	27,963,000.00	3,718,241.23
109,843,734,700,000.00	28,810,000.00	3,812,694.71
111,961,230,200,000.00	29,682,000.00	3,772,024.47
121,727,933,400,000.00	31,895,000.00	3,816,520.88
125,457,241,200,000.00	31,664,000.00	3,962,141.27
133,436,973,600,000.00	32,490,000.00	4,107,016.73
143,566,477,000,000.00	33,338,000.00	4,306,391.42
163,513,291,000,000.00	34,208,000.00	4,779,972.26
175,683,380,100,000.00	35,096,000.00	5,005,794.97
175,865,175,600,000.00	36,005,000.00	4,884,465.37
182,948,273,900,000.00	35,213,000.00	5,195,475.36
200,469,833,600,000.00	36,169,000.00	5,542,587.12
201,528,215,600,000.00	37,140,000.00	5,426,177.05

المصدر: 1- العمود (1) من وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة ، (سنوات متفرقة).

2- العمود (2) من وزارة التخطيط (العراق) ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية 2017 ، السكان والقوى العاملة، عدد سكان العراق ، سنوات متفرقة .

(\*) تم استخراجها من قبل الباحثين بالاعتماد على القانون :

$$\text{نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي} = \frac{\text{الناتج لكل سنة}}{\text{عدد السكان للسنة ذاتها}}$$

## الاستنتاجات والمقترحات

### الاستنتاجات :

1. اعتمد العراق في تمويل موازنته العامة على الإيرادات النفطية بشكل رئيس ولم يهتم بزيادة إيراداته العامة من المصادر الأخرى مما جعل الاقتصاد العراقي عرضة للصدمات الخارجية التي تمثلت في انخفاض أسعار النفط العالمية مما أدى إلى حدوث العجز في الموازنة العامة وزيادة المديونية بشقيها الداخلي والخارجي.
2. تذبذبت نسبة الدين العام أو الدين الخارجي إزاء المؤشرات الاقتصادية المتمثلة بالنتائج المحلي الإجمالي والصادرات والاحتياطيات الدولية والاستيرادات وذلك لارتباط الزيادة والانخفاض في هذه المؤشرات بالمتغيرات الحاصلة في المورد الأساسي للاقتصاد العراقي المتمثل بالإيرادات النفطية وبالتالي بحصيلة الدولة من العملات الأجنبية .
3. ان الاستمرار في حدوث العجز في الموازنة العامة واللجوء إلى تغطيته من خلال الدين الداخلي أو الخارجي سوف يدخل الاقتصاد العراقي مستقبلاً بحلقة مفرغة من المديونية يصعب عليه الخروج منها.
4. ان استقرار الأوضاع الاقتصادية والمالية للاقتصاد العراقي تؤثر غياب استراتيجية واضحة لإدارة الدين العام وعدم قدرة الاقتصاد على مواجهة متطلبات الانفاق الحكومي وبالتالي عجز الموازنة العامة مما تسفر عنه زيادة في حجم الدين العام وزيادة الاقتراض في ظل غياب الموارد الأخرى عدا الإيرادات النفطية الممولة للموازنة العامة.
5. ان مؤشرات المديونية الداخلية أو الخارجية تشير إلى ان الاقتصاد العراقي له القدرة على مواجهة أعباء مديونته وان قيم هذه المؤشرات تقع ضمن الحدود المقبولة دولياً.

### المقترحات :

- انشاء جهاز لإدارة الدين بشقيه الداخلي والخارجي الهدف منه الإبقاء على حجم المديونية في الحدود المقبولة ضمن المؤشرات المعتمدة دولياً من أجل تفادي حدوث أزمة المديونية فضلاً عن تخفيض أعباء المديونية عن الاقتصاد الوطني ، إذ يمكن من خلال إدارة الدين الرشيد القدرة على تفادي الأزمة في حالة حدوثها وذلك بالتنسيق مع السياسات الاقتصادية مما يمكن من تحديد المستوى المستدام
1. والمقبول للمديونية . إذ ينجم عن ربط إدارة الدين العام بسياسة الاقتصاد الكلي ان يكون الدين العام منتجاً أي بمعنى القدرة على سداد قيمة الدين والفوائد المترتبة عليه .
  2. تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل الانفاق الحكومي والعجز في الموازنة العامة وذلك من خلال تفصيل السياسات الاقتصادية التي تعمل على تنويع القاعدة الانتاجية وتعزيز دور القطاعين السلعيين الأساسيين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي مما يولد قدرة إضافية لزيادة

3. دخول الافراد تنعكس ايجابيا في زيادة الايرادات الضريبية التي تحققها الدولة مما يقلل من الاعتماد على القطاع النفطي في تمويل الموازنة العامة ويقلل من حدوث ظاهرة العجز في الموازنة العامة .
3. تحسين وضع الاستدامة للدين العام العراقي من خلال الادوات المتاحة للبنك المركزي عن طريق تخفيض اسعار الفائدة بهدف تخفيض تكاليف الاقتراض وان يجري الاعتماد على الديون الداخلية في سد عجز الموازنة العامة وذلك لاثارها المحدودة في الاقتصاد العراقي .
4. توجيه الديون الحكومية المستخدمة في مجال الانفاق الحكومي نحو الانفاق الاستثماري بدلا من اقتصاها على الانفاق الاستهلاكي مما يجعل الدين العام منتجا يحقق علامة موجبة في تحقيق النمو الاقتصادي .
5. اصدار الاوراق المالية ذات الأجل الطويلة في مجال تمويل عجز الموازنة واستقلال الدين الحكومي المترتب عليها في الاسواق المالية مما يعزز الفرص الاستثمارية للمستثمرين في شراء وبيع الاوراق المالية مما يحسن من اداء الاقتصاد العراقي .

## المصادر

1. ابو الفحم ، محمد خالد. (2005). محددات الجدارة الائتمانية للسلطة الوطنية الفلسطينية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول، الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة ، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية.
2. ابو مدلة ، سمير والعجلة ، مازن. (2013) . تطور الدين العام في الاراضي الفلسطينية (2000-2011) ، جامعة الازهر ، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية ، المجلد 21 ، العدد 1.
3. الافندي ، محمد احمد . 2014. النظرية الاقتصادية الكلية السياسية والممارسة ، ط 2 ، صنعاء : جولة الجامعة الجديدة – بداية شارع العدل، الامين للنشر والتوزيع.
4. الافندي ، محمد احمد.(2016). عجز الموازنة والدين العام والحجم الامثل للدين العام – دراسة نظرية تقييمية للادبيات المعاصرة. مجلة الدراسات الاجتماعية ، ( العدد 50) ، جامعة صنعاء.
5. البنك المركزي العراقي . (2018). المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي للمدة 2003 - 2017 ، صفحات مختلفة .
6. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي ، بيانات اجمالي الصادرات واجمالي الاستيرادات للسنوات 2003 و2004 ، صفحات مختلفة.
7. البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي سنوات مختارة ، بيانات سعر الصرف الرسمي، بغداد.
8. البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي سنوات مختارة ، بيانات الاحتياطيات الاجنبية ، بغداد .
9. البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، الموقع الاحصائي، بيانات اجمالي الصادرات واجمالي الواردات للسنوات (2005-2017) ، من الموقع : <https://www.cbi.iq>

## مؤشرات مديونية العراق الداخلية والخارجية واثارها الاقتصادية للمدة (2003 – 2017)

10. البنك المركزي العراقي. (2017). دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية.
11. البنك المركزي العراقي. (2017). دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية ، بيانات الموازنة العامة (المصروفات والايادات العامة) لسنة 2017.
12. جنوحات ، فضيلة. (2006-2005). اشكالية الديون الخارجية واثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة ، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، منشورة على الموقع: <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/07/%D8%A3%D8%B7%D8%B1%D9%88%D8%AD>
13. خضير، حسن خضير. (2001). ازمة الديون الخارجية في الدول العربية والافريقية ، ط1، ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
14. الراوي ، احمد عمر. (2017). التمويل الدولي وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية دراسة تحليلية للدول العراقية، ط1، بغداد : دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية.
15. سلطة النقد الفلسطينية. (2015). تطورات الدين العام الحكومي للربع الرابع 2014، رام الله فلسطين ، دار الابحاث والسياسات النقدية ، من الموقع: <http://www.pma.ps>
16. سماقه بي، ايوب انور حمد و باداوه بي ، سردار عثمان. (2015). تحليل الأستدامة المالية في إقليم كردستان-العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 11 (العدد13).
17. الشمري ، مايج شبيب وكاظم ، حيدر جواد. (2015). تحليل اثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في دولة مصر- دراسة للمدة (2001-2011)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد12 (العدد35).
18. صندوق النقد الدولي. (2016). التقرير القطري رقم : 379 / 16 .
19. الطائي ، هناء عبد الحسين والشلال ، مهند عزيز محمد. (2015). قياس استدامة الدين العام في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي لدول مختارة (مصروالاردن) للمدة (1990 – 2011) ، مجلة الكوت الاقتصادية والادارية تصدر عن كلية الادارة والاقتصاد / جامعة واسط ، ( العدد 17) من الموقع : <https://www.iasj.net/iasj?func=search&query=au:%22%D8%A3.%D9%85.%D8%AF%20%D9%87%D9>
20. العاني ، عماد محمد علي وجوي، نسرين حسن. (2016). قياس مؤشرات الدين الحكومي واهم اثاره الاقتصادية في العراق للمدة 1990-2013، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 23(العدد98) .
21. الغزالي ، عيسى محمد. (2004). ادارة الديون الخارجية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية العدد الثلاثون . يونيو/ 2004 حزيران . السنة الثالثة.
22. قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق . (2013). الوقائع العراقية الجريدة الرسمية لجمهورية العراق ، (العدد 4272) ، السنة الرابعة والخمسون.
23. قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق . (2015). الوقائع العراقية الجريدة الرسمية لجمهورية العراق ، (العدد 4352) ، السنة السادسة والخمسون.

24. قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق . (2016). الوقائع العراقية الجريدة الرسمية لجمهورية العراق ، (العدد4394) ، السنة السابعة والخمسون.
25. قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق . (2017). الوقائع العراقية الجريدة الرسمية لجمهورية العراق ، (العدد 4430) ، السنة الثامنة والخمسون.
26. قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق . (2018). الوقائع العراقية الجريدة الرسمية لجمهورية العراق ، (العدد 4485) ، السنة التاسعة والخمسون.
27. كاظم ، حسين جواد . و الحمدي ،عقيل عبد محمد. (2017). واقع الاحتياطات الاجنبية ومعايير تحديد المستوى الامثل لها في العراق للمدة 2004 – 2014 ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 14 (العدد 1) ، البصرة: جامعة البصرة - كلية الادارة والاقتصاد – قسم العلوم المالية والمصرفية .
28. منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، اوابك ، 2012 -2017 ، صفحات مختلفة.
29. المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة .(2010) . (INTOSAI) مؤشرات الدين العام ، الملخصات التنفيذية للمعايير الدولية ، المستوى 4 الخطوط التوجيهية للرقابة المالية والمحاسبة – الخطوط التوجيهية الخاصة للرقابة المالية والمحاسبة ، من الموقع:<http://www.intosai.org> .
30. وزارة التخطيط (العراق) ، الجهاز المركزي للاحصاء ،المجموعة الاحصائية السنوية 2017 ،السكان والقوى العاملة. عدد سكان العراق ، سنوات متفرقة .
31. وزارة التخطيط . (2009). خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010 – 2014 ، جمهورية العراق ، بغداد ، كانون الاول /2009.
32. وزارة التخطيط . (2018) . الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الحسابات القومية ،بيانات الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية بالاسعار الثابتة ( سنوات متفرقة)، العراق ، بغداد.
33. وزارة التخطيط . (2018) . الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الحسابات القومية ،بيانات الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية بالاسعار الجارية ( سنوات متفرقة)، العراق ، بغداد .
34. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء والابحاث ، القطاع الخاص ، سنوات مختارة، بيانات النسبة المئوية للاستثمار والادخار الخاص ، بغداد .
35. وزارة المالية العراقية . (2018). الدائرة الاقتصادية ، قسم المعلومات الفنية ، بيانات اصل الدين الداخلي بدون فوائد ، بغداد.
36. وزارة المالية العراقية . (2018). دائرة الدين العام ، قسم الدين الخارجي، بيانات تسديد الديون الخارجية وحسب الجهات الدائنة ، بغداد.
37. وزارة المالية العراقية . (2018). دائرة الدين العام ، قسم الدين الخارجي، بيانات تعويضات الكويت، بغداد .
38. وزارة المالية العراقية . (2018). دائرة الدين العام ، قسم الدين الداخلي، بيانات تسديدات لكافة انواع الحوالات (اجمالي الدين المسدد)، بغداد .
39. وزارة المالية العراقية . (2019). مشروع الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2019.

## مؤشرات مديونية العراق الداخلية والخارجية واثارها الاقتصادية للمدة (2003 – 2017)

### الملاحق

ملحق (1) اجمالي الدين العام (الدين الداخلي + الدين الخارجي) للمدة (2003-2017)

السنة	اصل الدين الداخلي بدون فوائد (مليون دينار)	سعر الصرف الرسمي	اصل الدين الداخلي بدون فوائد (مليون دولار)	الدين الخارجي (مليون دولار)	اجمالي الدين العام (الدين الداخلي + الدين الخارجي) (مليون دولار)
2003	-	-	-	117,361.65	117,361.65
2004	6,390,347	1453	4,398.04	88,134.65	92,532.69
2005	6,566,526	1469	4,470.07	70,626.65	75,096.72
2006	5,639,040	1467	3,843.93	57,914.62	61,758.55
2007	5,167,884	1255	4,117.84	60,639.62	64,757.46
2008	4,436,849	1193	3,719.07	46,679.48	50,398.55
2009	8,420,732	1170	7,197.21	46,949.44	54,146.65
2010	10,560,519	1170	9,026.08	61,000.00	70,026.08
2011	12,195,537	1170	10,423.54	61,000.00	71,423.54
2012	11,524,793	1166	9,884.04	60,000.00	69,884.04
2013	13,065,589	1166	11,205.48	59,000.00	70,205.48
2014	20,024,328	1166	17,173.52	58,000.00	75,173.52
2015	34,578,444	1187	29,130.96	66,000.00	95,130.96
2016	48,469,247	1190	40,730.46	64,000.00	104,730.46
2017	46,450,802	1190	39,034.29	67,639.00	106,673.29

المصدر: 1- بيانات اجمالي الدين الخارجي للسنوات (2003 – 2009) وزارة المالية، دائرة الدين العام، قسم الدين الخارجي (بغداد، دائرة الدين العام، 2017).

2- بيانات اجمالي الدين الخارجي للسنوات (2010-2016) من وزارة المالية العراقية ، الموازنة المفتوحة ، القوانين والتقارير المالية ، دائرة الدين العام، نشرة الدين العام الفصلية، 2018.

3- عمود اصل الدين الداخلي بدون فوائد من وزارة المالية العراقية ، الدائرة الاقتصادية ، قسم المعلومات الفنية (بغداد، الدائرة الاقتصادية، 2018).

(\*) مبلغ الدين الخارجي لسنة 2017 تم استخراجة من قبل الباحثين بالاعتماد على القانون التالي : رصيد الدين الخارجي = الدين الموروث للسنة السابقة – التخفيض او السداد + الدين الجديد – التسديد .

4- سعر الصرف الرسمي من البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي سنوات مختارة.

ملحق (2) اجمالي تسديدات الدين الداخلي والخارجي للمدة (2004- 2017)

السنة	اجمالي تسديدات الدين الموروث (1)	السداد لكل سنة للدين الخارجي / مليون دولار (2)		اجمالي التسديد للدين الخارجي / مليون دولار (3)	اجمالي تسديدات الدين الداخلي / دينار (4)	سعر صرف الرسمي (5)	اجمالي تسديدات الدين الداخلي /دولار (6)
		الموروث (**)	الجديد				
2003	117,362	-	-	-	-	-	-
2004	88,135	29,227	-	29,227	1,889,256,333,109.00	1453	1,300,245,239.58
2005	70,627	17,508	-	17,508	3,955,095,910,000.00	1469	2,692,372,981.62
2006	57,915	12,712	-	12,712	4,206,383,573,063.00	1467	2,867,337,132.29
2007	58,285	-370 (*)	-	-370 (*)	3,927,128,911,214.00	1255	3,129,186,383.44
2008	43,974	14,311	-	14,311	2,851,001,496,275.00	1193	2,389,774,934.01
2009	44,244	-270 (*)	-	-270 (*)	2,258,355,968,058.00	1170	1,930,218,776.12
2010	44,244	0	-	0	4,882,506,638,060.00	1170	4,173,082,596.63
2011	44,785	-541 (*)	-	-541 (*)	4,261,112,968,060.00	1170	3,641,976,895.78
2012	43,476	1,309	-	1,309	5,125,090,111,784.00	1166	4,395,446,064.99
2013	42,504	972	1,038.00	2,010	1,463,574,624,698.00	1166	1,255,209,798.20
2014	42,167	337	798.00	1,135	1,443,161,751,453.00	1166	1,237,703,045.84
2015	40,561	1,606	19.00	1,625	5,011,784,250,345.00	1187	4,222,227,675.10
2016	39,220	1,341	19.00	1,360	1,091,519,374,234.00	1190	917,243,171.63
2017	38,894	326	22.00	348	2,018,444,658,000.00	1190	1,696,171,981.51
المجموع		78,468	1,896.00	80,364	44,384,416,568,353.00		35,848,196,676.74

المصدر: 1- العمود (1) من وزارة المالية العراقية، دائرة الدين العام، قسم الدين الخارجي (بغداد، دائرة الدين العام، 2018).

2- العمود (2) و(3) و(6) تم اعداده من قبل الباحثين .

3- العمود (4)

من وزارة المالية العراقية، دائرة الدين العام، قسم الدين الداخلي (بغداد، دائرة الدين العام، 2018).

4- العمود (5) من البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي سنوي مختارة.

(\*) ظهور الأرقام سالبة في السنوات (2007 ، 2009 ، 2011) وذلك بسبب احتساب اسعار الفائدة للديون المجدولة.

(\*\*) الموروث = السنة السابقة - السنة اللاحقة.